ورقة سياسات

إدماج قضايا المرأة والشباب في الخطاب السياسي الفلسطيني: نحو سياسات مراعية للنوع الاجتماعي

طاقم شؤون المرأة

رام الله

24.03.2025

ورقة سياسات

إدماج قضايا المرأة والشباب في الخطاب السياسي الفلسطيني: نحو سياسات مراعية للنوع الاجتماعي

طاقم شؤون المرأة

رام الله

إعداد:

حنان قاعود | باحثة في النوع الاجتماعي والتنمية

24.03.2025

تم إعداد هذه الورقة بدعم من مؤسسة آدم سميث انترناشيونال، وتعكس محتوياتها آراء المشاركين في المجموعات المركزة والمقابلات المعمقة، بالإضافة إلى التحليل والاستنتاجات التي قدمتها الباحثة المتخصصة في مجال حقوق الإنسان، النوع الاجتماعي، والتنمية. لا تعبر هذه الورقة بالضرورة عن مواقف أو سياسات الجهة الداعمة، ولا تتحمل المؤسسة أي مسؤولية عن الآراء أو التوصيات الواردة فيها.

الملخص التنفيذي

تهدف هذه الورقة السياساتية إلى تقديم تحليل نقدي لواقع تمثيل المرأة والشباب الفلسطينيين داخل الحقل السياسي والاجتماعي، في ضوء استمرار التفاوت البنيوي في فرص المشاركة وصنع القرار، رغم تبنّي بعض الآليات التعويضية الشكلية. وتستند الورقة إلى مراجعة تحليلية للبيانات الكمية، والمخرجات النوعية لورش عمل ومقابلات معمّقة، لتقديم توصيات استراتيجية قابلة للتنفيذ، تُفضي إلى تحوّل فعلي في موقعية النساء والشباب داخل منظومة الحكم، بعيدًا عن المقاربات الرمزية أو الامتثالية.

تشخص الورقة اختلالات المشاركة عبر ثلاثة مستويات مترابطة: غلبة الخطاب التمثيلي مقابل ضعف الفاعلية؛ هشاشة الإصلاحات الحزبية والتنظيمية؛ واستمرار الهيمنة الذكورية المؤسسية داخل الأحزاب والمجتمع المدني. وتخلص إلى أن نظام الكوتا، رغم أهميته كأداة تصحيحية، لم يُحدث اختراقًا حقيقيًا في بنية التمثيل السياسي، ما لم يُرفَق بإصلاحات هيكلية، وخطط تأهيل قيادية، وتفكيك للتراتبيات التنظيمية المكرّسة.

تطرح الورقة سبعة مداخل سياساتية، من أبرزها: إعادة هيكلة الأحزاب على أسس ديمقراطية داخلية؛ تحويل الكوتا من أداة رقمية إلى مدخل لإعادة توزيع السلطة؛ دعم الفضاءات القاعدية المستقلة كحاضنة لخطاب سياسي بديل؛ مساءلة الخطاب السياسي بناءً على أثره لا بلاغته؛ وضمان الاستقلالية المالية للمؤسسات النسوية والشبابية. كما تُبرز الورقة الحاجة إلى إعادة تعريف المشروع الوطني بحيث يُدمج قضايا النوع الاجتماعي – المتمثلة باحتياجات المجتمعات المحلية – والعدالة التمثيلية في صلب عملية بناء الدولة، لا كإضافات شكلية.

تقترح الورقة خطة تنفيذية تدريجية تشمل ثلاث مراحل: تأسيسية (تشكيل لجنة تنسيقية وطنية، إطلاق حوارات مجتمعية)، انتقالية (تعديل اللوائح الحزبية، إدماج النساء والشباب فعليًا في لجان الصياغة)، وتثبيتية (اعتماد مؤشرات للتمثيل النوعي، تطوير آليات تمويل محلية مستقلة). وتؤكد أن إنفاذ هذه السياسات يتطلب توافر إرادة سياسية واضحة، ومشاركة مجتمعية واسعة، وآليات رقابة ومتابعة مستقلة تضمن الانتقال من الخطاب إلى الفعل.

تسعى الورقة في مجملها إلى إعادة تأطير مفهوم المشاركة السياسية باعتباره عملية تحوّل في موازين السلطة والمعنى داخل النظام السياسي، لا مجرّد استحقاق إجرائي، بما يعيد الاعتبار للمرأة والشباب كذوات سياسية فاعلة لا ملحقات وظيفية ضمن حقل مأزوم.

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي 3

مقدمة 5

الهدف من ورقة السياسات 5

الإشكالية الرئيسية التي تعالجها ورقة السياسات 6

منهجية اعداد الورقة 6

مدخل تأصيلي لمأزق مشاركة المرأة والشباب في الخطاب السياسي الفلسطيني 7

الحركة النسوية في الخطاب السياسي الفلسطيني 16

العلاقة بين التمثيل والتحرر 17

المؤسسات النسوية بين استقطاب الفصائل وإشكالية الاستقلالية النسوية 17

المجتمع المدني ومأزق التمويل 18

إشكالية الكوتا: بين المنجز الرمزي والتمكين الفعلي 19

فقدان الثقة والاغتراب المتبادل 19

ما المطلوب؟ إعادة التفكير في المشروع النسوي الفلسطيني 19

جدلية التهميش والإقصاء للشباب في السياق السياسي الفلسطيني 21

الاستبعاد السياسي والانغلاق المؤسسي 21

الشباب والأحزاب السياسية 22

الشباب في مواجهة بنية الإنكار 24

نحو رؤية استراتيجية لموقعية الشباب في المشهد السياسي 25

خلاصة تحليلية 30

توصيات الاحزاب والفصائل السياسية 31

التوصيات السياساتية العامة: من التمثيل إلى الفاعلية 33

آليات التنفيذ المقترحة 35

خاتمة 37

مقدمة

تُطرح إشكالية المشاركة السياسية للمرأة والشباب في السياق الفلسطيني ضمن حقل متداخل من التحديات البنيوية والتاريخية، حيث تتقاطع اعتبارات التحرر الوطني مع إشكاليات العدالة الاجتماعية والنوع الاجتماعي، في ظل نظام سياسي لم يشهد بعد تحولات جوهرية في بنيته التمثيلية أو آلياته المؤسسية. فعلى الرغم من التقدم النسبي في إدراج قضايا التمثيل ضمن الخطاب الرسمي، إلا أن الممارسة السياسية الفعلية لا تزال تخضع لمنطق الإقصاء الرمزي والتدوير النخبوي، بما يعيد إنتاج الامتيازات ويُقيد الفئات الشابة والنسوية داخل أطر تمثيلية محدودة التأثير.

تأتي هذه الورقة لتُسهم، من موقع تحليلي لا دعائي، في تشخيص واقع المشاركة النسوية والشبابية انطلاقًا من مقاربة متعددة المستويات، تستند إلى تحليل الخطاب، واستقصاء المعطيات الإحصائية، وقراءة البنية التنظيمية للأحزاب والمؤسسات، بما يسمح بفهم العلاقة بين الشكل التمثيلي والمضمون الفعلي للفاعلية السياسية. فلا تُعنى الورقة برصد النسب والتموضعات الرسمية بقدر ما تسعى إلى مساءلة المنظومة السياسية ذاتها، من حيث قدرتها على استيعاب التنوع الاجتماعي وتحقيق التعددية التمثيلية خارج منطق الامتثال الإجرائي.

تتأسس الورقة على فرضية مركزية مفادها أن تعزيز مشاركة النساء والشباب لا يتحقق عبر أدوات جزئية أو إجراءات تصحيحية، بل يتطلب مراجعة شاملة لمرتكزات الحكم، وحدود الشرعية، وآليات توزيع السلطة الرمزية والمادية. وعليه، لا تُقارب الورقة قضية المشاركة بوصفها مطلبًا فئويًا، بل بوصفها مدخلًا لإعادة تعريف العلاقة بين المواطن والسلطة، وبين الدولة والمجتمع، ضمن أفق ديمقراطي يربط العدالة التمثيلية بالكرامة الإنسانية والمواطنة الفاعلة.

في هذا الإطار، لا تكتفي الورقة بتقديم توصيات إجرائية، بل تُطرح كمساهمة سياساتية تؤسّس لنقاش معمق حول الفاعلية السياسية في فلسطين، في ظل انسداد الأفق السياسي، وتكلس البنى التنظيمية، وتراجع دور الوسائط التمثيلية التقليدية. ومن خلال هذا المنظور، تسعى الورقة إلى التأسيس لرؤية استراتيجية أكثر شمولًا وعدالة، تُمكّن الفاعلين المهمشين من التحول إلى شركاء فعليين في صناعة القرار، لا مجرّد واجهات رمزية في مشهد سياسي مأزوم.

الهدف من ورقة السياسات

تشكّل هذه الورقة أداة تحليلية ومفاهيمية تهدف إلى إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين المرأة والشباب الفلسطينيين والفضاء السياسي، خارج الأطر الإجرائية التي غالبًا ما تُقارب قضايا التمكين من زاوية استجابة ظرفية لمتطلبات دولية أو ضغوط حقوقية متغيرة. وتكمن القيمة المركزية للورقة في سعيها نحو تجاوز الطروحات التقليدية التي تقتصر على ضمان التمثيل العددي، باتجاه مقاربة سياساتية شاملة تعيد تعريف موقع المرأة والشباب داخل البنية السياسية، باعتبارهم فاعلين في إنتاج القرار وتوجيهه، لا مجرد متلقين له.

كما تسعى الورقة إلى نقل المطالب المرتبطة بالعدالة والمساواة من فضاء المناصرة إلى فضاء الفعل السياساتي المنظم، من خلال طرح خيارات عملية وتوصيات تستند إلى فهم عميق للتحولات البنيوية والتاريخية التي شكلت ميدان المشاركة السياسية في السياق الفلسطيني، حيث يتقاطع النضال الوطني مع قضايا النوع الاجتماعي والعدالة التمثيلية. وعليه، فإن أهمية هذه الورقة لا تنبع من توصياتها الإجرائية فحسب، بل من قدرتها على إعادة تأطير النقاش حول المشاركة السياسية في فلسطين، بوصفه نقاشًا يرتبط بمسألة بناء المجال العام، وإعادة توزيع السلطة والفرص ضمن منظومة حكم تسعى إلى تكريس المواطنة الفاعلة وضمان كرامة الإنسان، بعيدًا عن الاصطفاف الهوياتي أو التراتب الذكوري السلطوي القائم.

الإشكالية الرئيسية التي تعالجها ورقة السياسات

تكمن الإشكالية المركزية التي تتناولها هذه الورقة في محدودية الأطر المؤسسية والبنيوية التي تنظّم مشاركة المرأة والشباب الفلسطينيين في المجال السياسي، من حيث الكم والنوع، وفي استمرار التعامل مع مشاركتهم ضمن منطق الامتثال الإجرائي لا منطق إعادة توزيع السلطة .فعلى الرغم من التقدم النسبي في تبنّي بعض الآليات التعويضية، كالكوتا، والتوسع في الخطاب الرسمي المؤيد للعدالة التمثيلية، لا تزال بنية النظام السياسي الفلسطيني تعيد إنتاج أنماط من الإقصاء الرمزي والمادي، تحول دون تحول هذه الفئات إلى فاعلين سياسيين مؤثرين.

وتتجلى الإشكالية في مفارقة بنيوية مزدوجة: فمن جهة، هناك توسع في الخطاب الحقوقي المرتبط بالنوع الاجتماعي وتمكين الشباب؛ ومن جهة مقابلة، تظل الممارسة السياسية محكومة بمنظومة تقليدية تُكرّس الامتيازات داخل نخب محدودة، وتحافظ على أنماط التمثيل الرمزي دون مساس جوهري بتوزيع السلطة والقرار.

وتبعًا لذلك، تُطرح الإشكالية بوصفها تساؤلًا حول حدود الفعل السياسي الممكن في ظل تداخل المعيقات البنيوية – كالاحتلال، والانقسام، والبنية الذكورية – مع ضعف الإرادة المؤسسية في تفعيل أدوات تحولية تُفضي إلى مشاركة فعلية للمرأة والشباب، لا كمستفيدين من السياسات العامة فحسب، بل كمشاركين في إنتاجها وتوجيهها.

منهجية اعداد الورقة

تنطلق الورقة من مراجعة تحليلية للأدبيات ذات الصلة بمشاركة المرأة والشباب في الحياة السياسية، مع التركيز على المحددات البنيوية التي تعيد إنتاج الإقصاء، بعيدًا عن المقاربات الإجرائية أو القانونية الصرف. وتستند إلى تحليل مخرجات ست ورش عمل نُظّمت خلال كانون الثاني وشباط 2025 في شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية، بمشاركة ممثلين عن المؤسسات النسوية، الشبابية، الحزبية، والهيئة العامة للطاقم. وقد دعمت هذه الورش بمقابلات معمّقة مع باحثين وأكاديميين وخبراء في الحقلين السياسي والاجتماعي، ما أتاح تكوين قراءة نقدية متعددة المصادر، تستند إلى الواقع الميداني ولا تنفصل عن السياق النظري.

تعتمد الورقة مقاربة سوسيولوجية تأويلية، تُعيد النظر في البُنى الثقافية والتنظيمية المُعيقة للتمثيل الفعلي للنساء والشباب، دون اختزال الظاهرة في بعدها القانوني أو الرقمي. ومن خلال الربط بين المعاينة الميدانية والدرس المقارن، تُستخلص الدروس والسياسات الممكنة ضمن رؤية تحولية لا تقف عند مستوى المطالب، بل تسعى لإعادة تأطير موقعية هذه الفئات ضمن بنية القرار السياسي.

مدخل تأصيلي لمأزق مشاركة المرأة والشباب في الخطاب السياسي الفلسطيني

على الرغم من التعدد المفاهيمي الذي حظي به مصطلح المشاركة السياسية، إلا أن ميلبراث (1977) يُعرّفها بوصفها مجموعة من الأنشطة الإرادية والتطوعية التي يمارسها الأفراد داخل المجتمع بهدف التأثير في عمليات صنع القرار السياسي، سواء من خلال الانتخاب والترشح، أو عبر المشاركة في صياغة السياسات العامة والتأثير في القرارات الوطنية[1]. غير أن هذا التعريف، رغم وجاهته، يظل محكوماً بإطاره المؤسسي مما يستدعي إعادة النظر في حدود الفعل السياسي التقليدي واستكشاف الأشكال البديلة للمشاركة السياسية، تلك التي تتشكّل خارج الفضاءات الرسمية، وتؤدي دورًا محوريًا في إعادة هندسة الحقل السياسي على أسس من العدالة، تكافؤ الفرص، وإعادة توزيع السلطة بشكل أكثر ديمقراطية وشمولية.

في هذا السياق، يوسّع جيمس سي. سكوت (1985) مفهوم المشاركة السياسية ليشمل أشكال المقاومة اليومية التي تمارسها الفئات المهمشة بوصفها وسيلة لمواجهة الهيمنة وإعادة التفاوض على موازين القوى، وذلك من خلال استراتيجيات غير معلنة وغير مؤسسية. ويؤكد سكوت أن هذه الممارسات، رغم أنها تبدو فردية وغير منظمة ظاهريًا، إلا أنها تتراكم بمرور الزمن لتشكّل نمطًا من المقاومة السياسية الفاعلة، لا سيما في المجتمعات التي تقوّض فيها البنى السلطوية إمكانيات التعبير العلني والمواجهة المباشرة[2].

وانطلاقًا من هذا الفهم، لا يمكن اختزال تعزيز المشاركة السياسية للمرأة والشباب في مجرد تحقيق تمثيل عددي، بل يُعدّ مدخلًا لإعادة تشكيل علاقات القوى داخل الأنظمة السياسية، لا سيما في المجتمعات التي تكرّس عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين أو بناء على الفئة العمرية. إذ إن ضمان تلك المشاركة في عمليات صنع القرار السياسي لا يمثل فقط استحقاقًا ديمقراطيًا، بل يشكّل شرطًا أساسيًا لإحداث تحول جوهري في بنية الحقل السياسي وآلياته، على نحو يُفضي إلى تعزيز العدالة الاجتماعية، وتوسيع نطاق الديمقراطية التشاركية، والحد من إعادة إنتاج السيطرة الذكورية في المجال السياسي.

---

[1] Milbrath, L. W., La Goel, M. (1977). *Political Participation. How and Why People Get Involved in Politics*. Chicago: Rand McNally.

[2] سكوت، جيمس سي. أشكال المقاومة اليومي*Copenhagen Papers 4.89*، 1985، ص 34-58.

لا بدّ من الإشارة إلى أن مشاركة المرأة السياسية في فلسطين تتشكّل في سياق سياسي معقد، يتداخل فيه النضال الوطني مع قضايا النوع الاجتماعي، خاصة مع تأسيس السلطة الفلسطينية بموجب اتفاقيات إعلان المبادئ عام 1993[3]. فقد ظلّت المطالبة بالسيادة الوطنية أولوية مهيمنة على الأجندة السياسية الفلسطينية لعقود، الأمر الذي أدى إلى تهميش قضايا حقوق المرأة والشباب وإقصائها إلى مرتبة ثانوية، سواء ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية والأحزاب السياسية، أو لاحقًا داخل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. ونتيجة لذلك، جرى التعامل مع المشاركة السياسية للمرأة كقضية مؤجلة أمام استحقاقات التحرر الوطني، عوضًا عن الاعتراف بها كجزء بنيوي من مشروع التحرر ذاته.

وعلى الرغم من ذلك، لم تكن المرأة الفلسطينية بمنأى عن التداعيات المباشرة للسياسات الاستعمارية، فقد أسهمت إجراءات الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته المستمرة، لا سيما الحصار المفروض على قطاع غزة منذ عام 2007، وصولًا إلى حرب الإبادة المباشرة على القطاع منذ أكتوبر 2023، في تقويض وحدة النسيج المجتمعي الفلسطيني وتعميق التجزئة الجغرافية والسياسية. كما أدّت السيطرة الإسرائيلية المطلقة على مناطق "ج"، وتوسيع الاستيطان غير الشرعي والاستيلاء على القدس، إلى إضعاف البنى الاجتماعية–الاقتصادية، مما دفع مؤسسات المجتمع المدني إلى تكثيف التحشيد الدولي لإنهاء الاحتلال، محمّلة إياه المسؤولية الكاملة عن إعادة إنتاج أنماط التهميش السياسي والاجتماعي، بما في ذلك إقصاء النساء عن دوائر صنع القرار.

إلى جانب ذلك، كان تركيز المجتمع الدولي على تعزيز مفاهيم العدالة والمساواة بين الجنسين في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة النساء في عمليات التنمية وصنع القرار، عاملاً محفزًا لدفع الأطراف الفاعلة نحو البحث عن حلول سياسية للصراعات القائمة. ومع ذلك، يشير الأسطل (2005) إلى أنه في الوقت الذي ينصب فيه الاهتمام الدولي على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، لا تزال المرأة الفلسطينية تعاني من الإقصاء والتهميش على مستوى الحقوق[4]، وهو ما يعكس الفجوة القائمة بين المعايير الدولية والواقع الفعلي الذي تعيشه المرأة الفلسطينية.

لقد ارتكزت المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين على مفاهيم الانتخابات بجميع أشكالها، والمشاركة في صنع السياسات العامة وإدارة الشؤون السياسية، إلا أن الصوراني (2010) يرى أن التراجع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يعاني منه المجتمع الفلسطيني كان له أثر بالغ في إضعاف دور المرأة الفلسطينية .فقد أفضى هذا التراجع إلى زيادة مستويات العنف والإقصاء ضد

---

[3] تنص الاتفاقية ان "حكومة دولة اسرائيل وفريق منظمة التحرير الفلسطينية (في الوفد الاردني الفلسطيني، الى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط) (الوفد الفلسطيني) ممثلاً للشعب الفلسطيني يتفقان على ان الوقت قد حان لانهاء عقود من المواجهة والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وامن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها، فإن الطرفين يتفقان على المبادىء التالية..."؛ جاء منها، المفاوضات، الانتخابات، الولاية، الفترة الانتقالية والنقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات. للمزيد: صفحة دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، نُشر في 13 أيلول 1993 https://www.nad.ps/ar/publication-resources/agreements/

[4] الأسطل، كمال، 2005 .دراسة حول الجندر والتحول السياسي والإجتماعي في فلسطين: المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية وعملية التحول الديموقراطي والسياسي واالجتماعي - الطبعة الأولى – أغسطس.

النساء، مما أدى إلى تقييد مشاركتهن في سوق العمل وإضعاف دورهن في الإنتاج الاقتصادي، وهو ما انعكس، بالضرورة، على تراجع حضورهن في المجال السياسي، وتقلّص تأثيرهن في عملية صنع القرار على المستويات كافة[5].

يعكس الجدول (1) مقارنة إحصائية بين نسبة مشاركة النساء والرجال في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، والقضائية في فلسطين عبر السنوات. تستند البيانات إلى تقارير لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. يُظهر الجدول التحولات التي طرأت على نسب مشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية، والهيئات المحلية، والسلطة القضائية، والمؤسسة الأمنية، والسلك الدبلوماسي، وموظفي القطاع العام، والنقابات المهنية، والقطاع الاقتصادي. كما يبرز تأثير سياسات الكوتا التي ساهمت في تعزيز حضور النساء في بعض المجالات، دون أن تحقق المساواة الكاملة في فرص التمثيل والمشاركة الفاعلة.

جدول (1) – مقارنة نسبة مشاركة النساء مقابل الرجال عبر السنوات وبعض المجالات المختلفة

السنة / المجال	نسبة مشاركة النساء (%)	نسبة مشاركة الرجال (%)	ملاحظات
الانتخابات التشريعية 1996	5.7%	94.3%	5 نساء من أصل 88 مقعداً
الانتخابات التشريعية 2006	12.9%	87.1%	17 امرأة من أصل 132 مقعداً
القضاء (2013)	15.6%	84.4%	
الصحافة (2013)	20.0%	80.0%	
السلك الدبلوماسي (2013)	5.1%	94.9%	
الموظفون في القطاع العام (2013)	41.2%	58.8%	
الانتخابات المحلية (2012)	21.0%	79.0%	الهيئات المحلية في الضفة الغربية
عضوية المجلس المركزي الفلسطيني (2020)	5.0%	95.0%	
عضوية المجلس التشريعي الفلسطيني منذ عام 2006 لغاية حل المجلس التشريعي بقرار المحكمة الدستورية عام 2018[6] (2020)	11.0%	89.0%	
عضوية المجلس الوطني الفلسطيني (2020)	11.0%	89.0%	
رئاسة النقابات (2020)	9.0%	91.0%	
مهنة المحاماة (2020)	26.0%	74.0%	مع تفاوت مناطقي بين الضفة وغزة

[5] الصوراني، غازي، 2010 .المرأة الفلسطينية ودورها في المسار الوطني والديمقراطي.

[6] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). نص قرار المحكمة الدستورية بشأن حل المجلس التشريعي وإجراء الانتخابات. نشر بتاريخ 24 كانون الأول\اديسمبر 2018

عضوية مجالس إدارات الغرف التجارية والصناعية والزراعية (2020)	4.0%	96.0%	
عضوية النقابة الهندسية (2020)	25.0%	75.0%	مع تفاوت مناطقي بين الضفة وغزة
القضاء الشرعي (2020)	8.0%	92.0%	
القضاء العام (2020)	18.0%	82.0%	
محاكم الصلح (2020)	27.0%	73.0%	
التمثيل الدبلوماسي (2020)	11.0%	89.0%	
رئاسة الهيئات المحلية (2020)	0% (بلديات فئة أ وب)، و0.1% (بلديات فئة ج).	100% (بلديات فئة أ و ب)، و 99.01% (بلديات فئة ج).	لم تشغل أي امرأة منصب رئيس بلدية في الفئات(A + B) ووجدت امرأة واحدة فقط تشغل منصب رئيس البلدية في الفئة (C)
القطاع الأمني والعسكري(2020)	6.0%	94.0%	نسبة النساء في المناصب الأمنية العليا
عضوية الهيئات المحلية (2021 – الدورة الأولى)	20.5%	79.5%	البلديات من الفئات (ب، ج)
عضوية الهيئات المحلية (2022 – الدورة الثانية)	19.0%	81.0%	البلديات من الفئة (أ) وبعض البلديات من الفئة (ب وج).

*المصدر: البيانات مستخرجة من تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012، و2014[7]، و2020[8])، وتقرير لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية (2022[9]).

يعكس التوزيع الإحصائي لنسب مشاركة النساء في الحقول السياسية والاقتصادية والقضائية، كما ورد في الجدول، حالة من اللامساواة البنيوية المتكرّسة في بنية النظام السياسي والاجتماعي الفلسطيني. فعلى الرغم من تزايد الخطاب الرسمي حول تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها، لا تزال البيانات تُظهر فجوة واضحة بين المبادئ المُعلنة والنتائج الفعلية، مما يشي بوجود قيود هيكلية غير معلنة تحول دون تحقق العدالة السياسية والاجتماعية بصورة شاملة.

أولًا: النوع الاجتماعي والسياسات التمثيلية

[7] PCBS, Press Release on International Women's Day, March 2011 and 2014.

[8] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. *واقع مشاركة النساء والرجال في مواقع صنع القرار في فلسطين 2020*. رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2536.pdf

[9] https://www.elections.ps/2022

تكشف المعطيات المتعلقة بالتمثيل في السلطات المنتخبة، مثل المجالس التشريعية والمحلية، عن مستويات مشاركة نسوية لم تتجاوز في أفضل حالاتها 21%، رغم تطبيق نظام الكوتا. إن هذا النمط من الحضور المحدود يشير إلى أن أدوات السياسات التمثيلية، كالكوتا، وإن مثّلت مدخلًا أوليًا لتقليص الفجوة، فإنها لم تنجح في إحداث تحول نوعي في طبيعة توزيع السلطة داخل البنى الحاكمة، وهو ما يثير تساؤلات حول مدى فعالية هذه الآليات ما لم تُرفق بإصلاحات مؤسسية تُعالج مواطن الخلل في النظام السياسي ذاته.

كما أن الغياب شبه الكامل للنساء عن مواقع القيادة التنفيذية العليا (مثل رئاسة البلديات من الفئات العليا والمناصب الأمنية العليا)، يعكس استمرار الممانعة المؤسسية أمام صعود الفاعلين المهمشين إلى مراكز القرار، وهو ما يُضعف إمكانيات إعادة بناء الحقل السياسي على أسس من التعدد والعدالة.

ثانيًا: العدالة الاجتماعية والاقتصادية من منظور متقاطع

تُظهر الفجوات المسجلة في القطاعات الاقتصادية والمهنية – مثل نسب المشاركة في الغرف التجارية والنقابات الهندسية – تمثيلًا نسائيًا بقي في حدود هامشية، غالبًا دون 10%. هذا التوزيع يعبّر عن إقصاء غير مباشر، ينتج عن تقاطعات معقدة بين النوع الاجتماعي من جهة، والوضع الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى. فالتمكين الاقتصادي للمرأة لا يتجسد فقط في المشاركة الكمية، وإنما أيضًا في القدرة على الوصول إلى الموارد، التأثير في السياسات، والمساهمة في صياغة أولويات التنمية. وتبعًا لهذا المنظور، فإن استمرار غياب النساء عن مراكز التأثير الاقتصادية، رغم التقدم النسبي في القطاع العام، يُبرز وجود فجوة هيكلية في تقاطعات العدالة، حيث لا تتوافر فرص متكافئة للفئات المهمشة في ولوج القطاعات الإنتاجية والمجالات ذات الطابع الريادي أو السيادي.

ثالثًا: العدالة السياسية كإطار كلي

من منظور العدالة السياسية، لا تمثل المشاركة النسوية مسألة كمية فحسب، بل هي مؤشر بنيوي على مدى شمولية النظام السياسي وقدرته على استيعاب التعدد الاجتماعي .فالإقصاء المتكرر للنساء عن دوائر القرار، حتى في ظل الإطار القانوني الداعم، يكشف عن حدود فعالية الإصلاحات الموجهة من الأعلى، والتي لم تقترن بتحول فعلي في الثقافة السياسية أو في بنية النظام الحزبي والتنفيذي. ويُستدل من توزع النسب على أن تحقيق العدالة السياسية لا يقتصر على إلغاء التمييز، بل يتطلب إعادة هيكلة العلاقات السلطوية القائمة، بما يضمن تكافؤًا حقيقيًا في فرص الوصول إلى السلطة، والمساهمة في توجيه السياسات العامة، لاسيما في السياقات التي يختلط فيها الوطني بالاجتماعي، كما هو الحال في التجربة الفلسطينية.

قي الختام، يتجلى من البيانات المطروحة أنها بعيدًا عن كونها مؤشرات تقنية، تقدم انعكاسًا دقيقًا لتوزيع القوة في الحقل السياسي والاجتماعي. ومن هذا المنظور، فإن أي محاولة لتعزيز مشاركة النساء – أو أي فئة مهمشة – لا بد أن تُقارب في إطار مراجعة نقدية شاملة لمنظومة الحكم وآليات إنتاج السلطة، لا سيما في ظل التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني، حيث

يتقاطع الاحتلال مع البنى الاجتماعية المحافظة، لتُنتج أنماطًا معقدة من الإقصاء يصعب تفكيكها بأدوات جزئية أو مقاربات غير متقاطعة.

الإطار القانوني لمشاركة المرأة الفلسطينية في العمل السياسي

تستند المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية إلى منظومة قانونية تجمع بين القانون الاساسي والمرجعيات الوطنية والاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها فلسطين عام 2014، مما يضفي على هذا الحق بعدًا إلزاميًا على المستويين المحلي والدولي. فمنذ اعتماد إعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988، التزمت القيادة السياسية بالمساواة بين الرجل والمرأة، باعتبار ذلك جزءًا من الهوية الدستورية للدولة الفلسطينية قيد التشكّل[10]. وقد تعزز هذا الالتزام لاحقًا في القانون الأساسي الفلسطيني المعدّل لعام 2003، الذي نصّ صراحةً على المساواة بين المواطنين أمام القانون دون تمييز على أساس الجنس، كما أكّد على حق المرأة في المشاركة السياسية، سواء من خلال التصويت أو الترشّح أو تقلّد المناصب العامة، وفق مبدأ تكافؤ الفرص[11].

على المستوى التشريعي، أقرّ قانون الانتخابات العامة لعام 1995 حق المرأة في الترشّح والانتخاب دون تمييز، وهو ما تم تطويره لاحقًا عبر قانون الانتخابات المعدل لعام 2005، الذي أقرّ نظام الكوتا النسائية لضمان تمثيل المرأة في القوائم الانتخابية، بحيث لا يقل تمثيل النساء عن 20% من المقاعد. كما نصّ قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية (2005) على ضمان إدراج النساء في القوائم الانتخابية وفق تسلسل محدد يعزز من فرص وصولهن إلى مواقع صنع القرار. إلا أن التطبيق العملي لهذه القوانين كشف عن فجوة بين التشريع والتنفيذ، حيث لم تتجاوز نسبة تمثيل النساء في الانتخابات المحلية 20% وفق معطيات لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، مما يعكس استمرار الهيمنة الذكورية على المجال السياسي رغم وجود إطار قانوني داعم.

في الإطار الدولي، عززت فلسطين التزامها بحقوق المرأة عبر التوقيع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) عام 2014 دون تحفظات، مما يتطلب مواءمة التشريعات الوطنية مع أحكامها، خاصة المواد 7و8 التي تنصّ على ضمان المشاركة المتساوية للمرأة في الحياة السياسية. كما جاء التوقيع الفلسطيني على قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مثل القرار 1325 (2000) والقرار 2242 (2015)، تؤكد الالتزام بحماية المرأة وتعزيز مشاركتها في عمليات السلام والمفاوضات، خصوصًا في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي الذي يشكل عائقًا بنيويًا أمام مشاركة المرأة في المجال العام.

وعلى المستوى التنفيذي، أصدرت الحكومة الفلسطينية عام 2008 قرارًا بإنشاء وحدات للنوع الاجتماعي داخل المؤسسات الحكومية، كما تبنّت في عام 2009 سياسات لإدماج قضايا المرأة ضمن الخطط الوطنية، بما في ذلك الميزانية المستجيبة للنوع

[10] وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني؛ المجلس الوطني الفلسطيني "الدورة19" الجزائر 15 نوفمبر 1988م

[11] https://www.bal.ps/law/basic_law.pdf. Accessed 9 January 2018

الاجتماعي .ومع ذلك، فإن التحليل النقدي لهذه السياسات يكشف عن محدودية تأثيرها في إحداث تغيير جوهري على مستوى المشاركة الفعلية للمرأة في صنع القرار السياسي، حيث لا تزال التحديات الهيكلية والثقافية تحول دون تحقيق المساواة الفعلية، مما يستدعي تطوير آليات رقابية وتشريعية أكثر فاعلية لضمان الالتزام بتنفيذ القوانين القائمة، وتعزيز دور المرأة في المجال السياسي بما يتجاوز الأطر الشكلية إلى المشاركة الحقيقية في هندسة القرار السياسي.

واقع مشاركة المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية

تتميز الأحزاب السياسية الحديثة في فلسطين بهياكلها وكياناتها المنظمة. يقوم قانون الأحزاب السياسية الفلسطيني للعام 1998، على مبدأ التعددية السياسية وحرية تشكيل الأحزاب. ويُعرّف الحزب السياسي بأنه تنظيم يضم مجموعة من الأعضاء، بهدف المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف سياسية، واقتصادية، واجتماعية بوسائل مشروعة وسلمية لتداول السلطة. كما ينص القانون على شرعية الأحزاب، بشرط تمثيلها في المجلس الوطني الفلسطيني، مع حظر الأحزاب التي تهدف إلى قلب الحكم الدستوري، أو تهدد استقلال البلاد ووحدتها. تتكون بنية الحزب الذي يجب أن يحمل اسمًا يفرد به عن غيره من الأحزاب، من أهداف ووسائل محددة، وقائمة بالأعضاء وشروط عضويتهم، والهيكل التنظيمي، وقواعد القيادة الحزبية، ومصادر التمويل، وآليات الرقابة الداخلية، وغيرها من الشروط التنظيمية والمؤسساتية[12].

أعد ديوان الفتوى والتشريع الفلسطيني مشروع قانون الأحزاب، وأحاله إلى مجلس الوزراء في 26 أيار 1996، وتم تقديمه إلى المجلس التشريعي في 24 كانون الثاني 1997، مع بدء أعمال المجلس التشريعي الأول. وفي 10 تشرين الثاني 1997، وافق المجلس بالمناقشة العامة على مشروع القانون، ولكن بعد مناقشات وملاحظات من القانونيين والسياسيين والفصائل الفلسطينية، أعدت اللجنة السياسية في المجلس التشريعي نسخة معدلة للقراءة الأولى في 11 كانون الثاني 1998، لكنها لم تُعرض على الجلسة العامة؛ ما أدى إلى توقف العمل على المشروع داخل المجلس[13].

كانت هناك محاولة ثانية من قبل الحكومة الفلسطينية لوضع مسوّدة قانون الأحزاب السياسية، لكنها قوبلت بمعارضة شديدة من قبل الفصائل الفلسطينية والمجتمع المدني. ومن أهم الأسباب التي ساقتها المعارضة هو غياب السيادة الفلسطينية، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي الذي يقيّد الحرية السياسية، ويعرّض سلامة الأعضاء والكوادر للخطر، ووجود منظمة التحرير كإطار وطني أشمل من السلطة الفلسطينية ينظم عمل العديد من الفصائل، والامتداد التنظيمي للفصائل داخل فلسطين وخارجها. كما أن سريان القوانين الفلسطينية المحدود في قطاع غزة وبعض مناطق الضفة الغربية يزيد من تعقيد الوضع القانوني لهذه الفصائل[14]. تبرز

[12] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.(2021). التقرير السنوي السابع والعشرون حول وضع حقوق الإنسان في فلسطين. رام الله: اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان.

[13] حرب، جهاد. (2021). أطر العمل الحزبي في فلسطين تاريخ عملية تطوير قانون للأحزاب ومآلاته. معهد مواطن لحقوق الانسان. جامعة بيرزيت.

[14] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.(2021). التقرير السنوي السابع والعشرون حول وضع حقوق الإنسان في فلسطين. رام الله: اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان.

هنا اعتبارات مهمة، ولعل أبرزها غياب السيادة على الأرض، وافتقار المجتمع الفلسطيني إلى الوحدة، وتشتت الشعب الفلسطيني، ما يزيد من التحديات أمام تنظيم أوضاع الفصائل ضمن إطار قانوني موحد.

في هذا السياق، تعكس مشاركة المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية مفارقة واضحة بين دورها النضالي والتاريخي في الحركة الوطنية، ومستوى حضورها الفعلي في مواقع صنع القرار داخل الأطر الحزبية. فرغم نجاح الفصائل الفلسطينية المختلفة في استقطاب النساء، فإن مشاركتهن لا تزال محدودة في المستويات القيادية العليا، حيث تغلب البنية الذكورية على الهياكل التنظيمية للأحزاب، ما يبرز فجوة بين الخطاب السياسي الداعي إلى المساواة والممارسة الفعلية في البنى الحزبية.

تشير بيانات ورقة الحقائق الصادرة عن مركز مسارات إلى أن نسبة تمثيل النساء في المواقع القيادية الأولى، مثل المكاتب السياسية واللجان المركزية، تتراوح بين 0% و 6% امرأة فقط، باستثناء حزب الشعب، الذي سجّل تمثيلًا أعلى. أما في المستوى القيادي الثاني، الذي يشمل اللجان المركزية والمجالس الثورية، فتتفاوت النسبة بين 5.6% و 29.7%، مع تسجيل أعلى نسبة لصالح حزبي الشعب وفدا، بينما تراجع تمثيل النساء في بعض الأحزاب، رغم الزيادة الطردية في عدد المنتسبات. وإضافة إلى ذلك، فإن معظم الأحزاب لا تنصّ في لوائحها الداخلية على تخصيص كوتا للنساء، باستثناء حركة فتح، وحركة المبادرة الوطنية، وحزب فدا، ما يعكس غياب آليات مؤسسية فاعلة تضمن التمكين السياسي للمرأة داخل الأحزاب.

ورغم أن حزب فدا كان الحزب الفلسطيني الوحيد الذي تولّت امرأة قيادته بمنصب الأمين العام، فإن هذه السابقة لم تترسخ، إذ استقالت زهيرة كمال عام 2019، ولم يُنتخب أي حزب فلسطيني منذ ذلك الحين لقيادة نسائية. إضافة إلى ذلك، تعاني الأحزاب من فجوات تنظيمية، إذ تؤثر الفترات الزمنية الطويلة بين المؤتمرات الحزبية على فرص النساء في المنافسة الانتخابية الداخلية، ما يؤدي إلى استمرار هيمنة القيادات التقليدية وترسيخ ضعف تمثيل النساء في دوائر صنع القرار[15].

قراءة بنيوية في فجوات المشاركة السياسية من منظور النوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية

تُظهر المعطيات الواردة أن مشاركة المرأة والشباب في الفضاء السياسي الفلسطيني لم تُبنَ على قاعدة متينة من العدالة البنيوية، بل جاءت غالباً ضمن مقاربات إجرائية محدودة، افتقرت إلى المرافقة التحولية في بنية السلطة وطبيعة العلاقات الاجتماعية – لسياسية. فالنظام السياسي الفلسطيني، كما يتبدى من الممارسات والمؤشرات، لا يزال محكوماً بمنظور تمثيلي تقليدي ذي طابع ذكوري مركزي، لم يستوعب بعد بصورة حقيقية الأبعاد المتقاطعة لقضايا النوع الاجتماعي، والكرامة الإنسانية، والعدالة الاجتماعية.

لا يُعد ضعف التمثيل السياسي للنساء والشباب نتاجاً لغياب الفرص فحسب، بل نتيجة تراكب بنيوي بين اختلالات مؤسسية، وثقافة سياسية تكرّس الامتيازات التراتبية، ومجال عام غير متاح بفعالية للفئات المهمشة. ففي السياق الفلسطيني، حيث يتداخل

[15] مسارات – المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية. ورقة الحقائق: مبادرة مشاركة النساء داخل الأحزاب السياسية الفلسطينية. رام الله، فلسطين: مسارات، 2021.

الوطني بالاجتماعي، تُحال المشاركة النسوية إلى موقع ثانوي، وتُختزل غالبًا في مساحات شكلية دون إسهام فعلي في صياغة القرار أو مساءلة السلطة.

من منظور النوع الاجتماعي، فإن كرامة الأفراد لا تُختزل في التمثيل الرمزي أو الحضور الإحصائي، بل في قدرتهم على التأثير في البنية السياسية والمجتمعية، بما يعكس مطالبهم واحتياجاتهم وحقهم في المواطنة الكاملة. وعلى هذا الأساس، تُعد المشاركة السياسية فعلًا كراميًا وحقوقيًا قبل أن تكون مسألة كوتا أو نسب.

أما العدالة الاجتماعية، بوصفها الإطار الحاكم لتوزيع الموارد والسلطة والفرص، فلا تزال بعيدة عن التحقق في ظل هيمنة نخبوية تقاوم إعادة توزيع السلطة الرمزية والمادية .فما يكشفه الجدول الإحصائي – رغم ما يبدو فيه من تدرج رقمي – هو ثبات البنية التراتبية وتدوير الامتيازات داخل دوائر مغلقة، مما يرسّخ التفاوتات القائمة، ويحول دون بناء نظام سياسي تشاركي يُعيد تعريف الفاعلية السياسية من منظور شمولي.

في السياق الحزبي، تتبدى المفارقة بشكل أكثر وضوحًا، إذ تُوظَّف النساء أداةً للخطاب، دون أن تُفتح أمامهن مساحات حقيقية للمنافسة أو القيادة، ويظل التمثيل النسوي في المستويات العليا هشًّا وغير مؤسسي، مما يُبرز فجوة بين خطاب المساواة والممارسة التنظيمية الداخلية.

من هنا، فإن تجاوز مأزق المشاركة لا يمكن أن يتم من خلال تحسين الإجراءات أو تعديل النصوص القانونية فحسب، بل يقتضي إعادة تأطير العلاقة بين الدولة والمجتمع، وإعادة توزيع السلطة استنادًا إلى مفهوم تشاركي للعدالة والمواطنة والكرامة . ولا يتأتى ذلك دون مراجعة نقدية شاملة لهيكلية النظام السياسي، وآليات اشتغاله، وعلاقاته مع المجتمع المدني، وموقع النساء والشباب في قلب هذا البناء لا على هامشه.

الحركة النسوية في الخطاب السياسي الفلسطيني

تُبرز مداولات اللقاءات مع ممثلات المؤسسات النسوية والحقوقية في شمال، جنوب، ووسط الضفة الغربية تعقيدات بنيوية في موقع المرأة داخل المشهد السياسي الفلسطيني، حيث لا تزال قضايا النساء تحضر في الخطاب السياسي الرسمي بشكل موسمي وانتقائي، من دون أن تُدمج ضمن عملية صنع القرار بوصفها مسألة مركزية. ويبدو أن الحركة النسوية تواجه إشكاليات متداخلة، لا تقتصر على محدودية التمثيل أو التهميش المؤسسي، بل تمتد إلى طبيعة الخطاب السياسي نفسه، الذي لا يزال محكومًا بمنظومات فكرية تقليدية تُعيد إنتاج الأدوار من منظور النوع الاجتماعي ضمن ثنائية السلطة والمقاومة. وعليه، فإن قراءة هذه المداولات تستوجب تحليلًا نقديًا لمحددات الخطاب السياسي الفلسطيني المتعلق بمشاركة النساء والشباب في اتخاذ القرار، مع التركيز على العوامل التي تحول دون بلورة رؤية نسوية فاعلة داخل المشروع الوطني التحرري.

تبعاً لذلك، تشير المداخلات إلى أن الخطاب السياسي الفلسطيني، على الرغم من تبنّيه المعلن لمفاهيم المساواة والتمكين، لا يزال يعاني من اختلالات بنيوية تُعيد إنتاج أنماط التهميش الممنهج تجاه النساء والشباب. فقد أجمعت العديد من المشارِكات على أن قضايا المرأة والشباب لا تتصدر أولويات الخطاب السياسي منذ نشوء السلطة الفلسطينية عام 1993، بل تُستحضر بصورة شكلية ووفق منطق ظرفي، دون أن تُترجم إلى التزامات مؤسسية مستدامة. وكما عبّرت إحدى المشاركات، فإن "دورنا كحركة نسوية طالع نازل"، وهو توصيف يختزل الهشاشة البنيوية للحضور النسوي داخل المنظومة السياسية، حيث يُستدعى هذا الحضور وفق مقتضيات الشرعية السياسية، لا انطلاقًا من مبدأ المشاركة الفعلية.

يتبدّى، من هذا المنظور، أن الخطاب النسوي غالبًا ما يُوظّف داخل الفضاء السياسي العام كأداة بلاغية أكثر منه كفعل مؤسسي. فغياب المقاربات الملزمة التي تضمن مشاركة النساء في صنع القرار يكشف عن محدودية التزام النخبة السياسية بتمكين النساء، مما يجعل تمثيل المرأة خاضعًا لمتغيرات سياقية، لا لرؤية سياسية شاملة. وفي هذا السياق، أُثير سؤال جوهري حول مدى قدرة الخطاب السياسي الفلسطيني على استيعاب قضايا النساء ضمن مشروع تحرري يتجاوز ثنائية أوسلو والاستقطاب السياسي، التي اختزلت النقاش في مفاضلة عقيمة بين مساري التسوية والمقاومة المسلحة، من دون أن تنتج رؤية ثالثة تُعيد إدماج النساء والشباب كفاعلين في المشروع الوطني، لا كملحقين به.

كما أشارت بعض المداخلات إلى أن "الشرعية الدولية لم تعد مرجعية يُعوَّل عليها"، في ظل فشل المجتمع الدولي في توفير الحماية السياسية والقانونية للشعب الفلسطيني، وهو ما يثير تساؤلات بنيوية حول المرجعيات التي يستند إليها الخطاب السياسي الفلسطيني: هل ينبغي إعادة بنائه استنادًا إلى مبدأ تقرير المصير، أم الاستمرار في الاتكال على قرارات دولية غير ملزمة؟ يتضح من هذه الإشكالية أن التحدّي لا يكمن في الإقصاء الظاهر للنساء، بل في طبيعة الحقل السياسي ذاته، الذي يبدو مأزوماً بين شرعية شكلية وممارسات إقصائية متجذّرة.

في جوهر الهيمنة: بنى الذكورة داخل المؤسسات النسوية

يتجلّى من شهادات عضوات الهيئات المحلية أن مواقع اتخاذ القرار لا تزال خاضعة لعلاقات قوة ذكورية تُمارَس من خلال أنماط إقصاء ناعمة، تتخذ شكل التهميش الإداري، وإهمال الشكاوى، والهيمنة على الجمعيات، وغيرها من الوسائل التي تحجب المشاركة الحقيقية من دون اللجوء إلى الإقصاء الصريح. لكن اللافت أن هذه الأنماط تُعاد أيضًا داخل بعض المؤسسات النسوية، في ما يشير إلى أن الإشكال لا يكمن فقط في منطق السلطة السياسي، بل في بنية التنظيم النسوي نفسه.

يظهر في هذا السياق ما يمكن وصفه بـ"ازدواجية التمثيل"، حيث تنخرط النساء في مواقع رسمية أو حزبية، لكنهن لا يُمنحن أدوات التأثير، ولا يُسمح لهن بالمشاركة في صياغة الخطاب السياسي أو إعادة تعريف شروط الفعل السياسي من منظور نوع اجتماعي. وهنا تتضح معالم فجوة متزايدة بين التمثيل الشكلي وبين الإمكانية الفعلية للتأثير، وهي فجوة تُعيد إنتاج منطق السيطرة من داخل المؤسسات التي يُفترض أن تكون أداة لمواجهته.

العلاقة بين التمثيل والتحرر

يكشف تحليل العلاقة بين الخطاب السياسي الفلسطيني وقضايا النساء عن تراكب معقد بين التمثيل الشكلي والإقصاء المعرفي، حيث لا تنبع المشكلة فقط من غياب الإرادة السياسية، بل من نمط متجذّر في بنية الحقل السياسي، يُفرغ المشاركة من مضمونها التحويلي. فتمثيل النساء، سواء من خلال الكوتا أو عبر إدراج قضاياهن في برامج مؤسسات الحكم والأحزاب، غالبًا ما يبقى في حدود التزويق الخطابي، دون أن يُنتج انتقالًا فعليًا في موازين السلطة أو في طبيعة الإنتاج الرمزي الذي يُعيد تعريف دور المرأة داخل المجال العام.

النساء المشاركات في اللقاءات لا يقدمن مجرّد سرديات فردية، بل يكشفن عن وعي نقدي يتقاطع مع قراءة أوسع لبنية الإقصاء السياسي. فحتى في الحالات التي تنجح فيها النساء بالوصول إلى مواقع تمثيلية، لا يُمنحن أدوات التأثير ولا تُتاح لهن فرصة المشاركة في صياغة النصوص أو السياسات، مما يُبقي الخطاب في حالة من الجمود المعبِّر عن استمرارية البنية الذكورية. هذا التوتر بين الحضور والفاعلية يعكس أزمة هيكلية، لا يمكن تجاوزها عبر مزيد من التمثيل الرمزي، بل عبر تفكيك منطق الحوكمة ذاته.

وفي سياق الأزمات، يتعمّق هذا التهميش، حيث تُعاد صياغة الأولويات السياسية على قاعدة الطوارئ، ويُعاد تصنيف قضايا النساء كقضايا "ثانوية"، رغم أن النساء غالبًا ما يكنّ الأكثر تضررًا من أشكال العنف المتعددة، سواء في أوضاع النزوح، أو فقدان المعيل، أو الانهيار الاقتصادي. ورغم أن بعض النساء يُستدعَين للمشاركة في لجان الطوارئ، فإن مشاركتهن تظل شكلية وغير مؤثرة، إذ لا يُعترف بمعرفتهن الميدانية ولا يُستثمر حضورهن لتوجيه السياسات.

المؤسسات النسوية بين استقطاب الفصائل وإشكالية الاستقلالية النسوية

تُظهر المداخلات أن العلاقة بين المؤسسات النسوية الفلسطينية والبُنى الفصائلية ما تزال محكومة بمنطق ازدواجي يتراوح بين الحفاظ على الموقع ضمن مشروع التحرر الوطني، والسعي نحو استقلالية فكرية وتنظيمية تتعارض غالبًا مع اعتبارات الولاء

السياسي. يتجلى هذا التوتر في خطاب ينهض على مرجعيتين متنافرتين: خطاب حقوقي يستند إلى الشرعة الدولية ومفاهيم المساواة، وآخر فصائلي يحدد مساحات الحركة وإمكانات التموضع داخل النظام السياسي.

وقد طُرحت تساؤلات حاسمة حول ما إذا كانت الحركة النسوية قادرة على تجاوز منطق الاحتواء الذي تمارسه الأحزاب، والذي يُفرغ المطالب النسوية، خاصة السياسية منها، من بعدها التحويلي. وكما عبّر أحد المشاركين، فإن "الحركة النسوية اليوم لا تتمتع باستقلالية بنيوية، إذ إنها، في أغلب تموضعاتها، إما منخرطة في شبكات السلطة أو خاضعة لاصطفافات فصائلية"، وهو توصيف لا يشير إلى أزمة موقع فقط، بل إلى معضلة استراتيجية تتعلق بطبيعة الخيارات المتاحة: هل تسعى الحركة إلى تفعيل دورها ضمن البنية القائمة رغم تناقضاتها؟ أم أن الضرورة تقتضي إعادة إنتاج ذات نسوية فاعلة خارج منطق التبعية؟

إن غياب تصور موحّد لموقع الحركة النسوية ضمن المشروع الوطني يُقوّض وحدتها التنظيمية، ويضعف قدرتها على بلورة خطاب تحرري منسجم. فبدل الاشتباك مع موازين القوى القائمة، كثيرًا ما تنزلق المؤسسات إلى التكيّف معها، ما يُفضي إلى تجميد الخطاب بدل إعادة بنائه.

وقد كشفت النقاشات عن تشتت في الرؤى داخل الخطاب النسوي الفلسطيني، إذ برزت اتجاهات تتبنى أولويات متباينة: من الدعوة إلى تفكيك بنية أوسلو، إلى المطالبة بإعادة تفعيل منظمة التحرير، وصولًا إلى المراهنة على آليات القانون الدولي كمدخل لتوسيع المشاركة النسوية. هذا التعدد، وإن كان مشروعًا، إلا أنه في غياب إطار تنسيقي فعّال، يتحول إلى تشظٍّ يُضعف القدرة على إنتاج موقع سياسي موحد للنساء داخل المعادلة الفلسطينية.

ويعكس هذا التشتت غياب أدوات ربط وتكامل داخل البنية المؤسسية للحقل النسوي، حيث تعاني المشاريع من التكرار، ويفتقر الخطاب إلى اتساق بنيوي. وكما لخّصت إحدى المشارِكات: "كل واحدة منا لديها أولويات مختلفة... وهذا لا يساعدنا على بناء استراتيجية واضحة."

في ضوء هذه الإشكاليات، تبدو الحاجة ملحّة لإعادة التفكير في موقع المؤسسات النسوية خارج منطق التمثيل الوظيفي، وفي كيفية استعادة استقلاليتها الخطابية والتنظيمية، بما يتيح إنتاج خطاب تحويلي يُقارع البنى السياسية لا يتكيف معها.

المجتمع المدني ومأزق التمويل

أظهرت النقاشات أن جزءًا من أزمة الخطاب النسوي يكمن في العلاقة الملتبسة بين المؤسسات النسوية والممولين الخارجيين، حيث يُفرض على تلك المؤسسات إطار أجنداتي يحدّ من إمكانيات إنتاج خطاب متجذر في السياق المحلي. هذا التموضع المشروط يُضعف قدرة الفاعل النسوي على مواجهة السلطة السياسية، ويقوّض من شرعية الخطاب أمام القواعد المجتمعية. وتزداد هذه الإشكالية حدة في ظل ما وصفته بعض المشاركات بـ"عشوائية المشاريع"، والتي غالبًا ما تُعاد صياغتها في قوالب نمطية (كتمكين اقتصادي محدود أو تدريبات مكررة) تُفرغ العمل النسوي من بعده السياسي.

إشكالية الكوتا: بين المنجز الرمزي والتمكين الفعلي

رغم أن الكوتا النسائية تُعد إنجازًا حقوقيًا على المستوى الشكلي، إلا أن تطبيقها جرى في إطار ثقافة سياسية لم تشهد تحولًا حقيقيًا في تمثيل النساء، بل ظلت تكرّس صورة المرأة كفاعل محدود الصلاحيات. وكما أشارت إحدى المشاركات، فإن الكوتا باتت تُستخدم في أحيان كثيرة لتجميل المشهد السياسي، دون أن تكون أداة لتفكيك علاقات القوة الكامنة في النظام السياسي. وهذا يطرح ضرورة إعادة النظر في مفهوم التمثيل ذاته، بحيث لا يكون مجرد توسيع رقمي، بل تحوّلًا بنيويًا في شروط المشاركة وإنتاج القرار.

فقدان الثقة والاغتراب المتبادل

أشارت عدد من المشاركات إلى أزمة ثقة متزايدة بين المؤسسات النسوية والنساء في القواعد المجتمعية، خاصة في المناطق الريفية والمخيمات. لا تعود هذه الفجوة إلى الفجوة الطبقية أو المعرفية فحسب، بل أيضًا إلى اللغة المستخدمة، التي باتت في كثير من الأحيان نخبويّة ومنفصلة عن الواقع المعيشي للنساء. إذ تشعر قطاعات واسعة من النساء أن الخطاب النسوي لم يعد يعكس أولوياتهن الحقيقية، بل يكرر مفردات معزولة عن السياق، سواء بالتركيز على المواثيق الدولية أو باستخدام مقاربات تقنية لا تلامس أثر الاحتلال والعنف المعيشي المتفاقم.

ما المطلوب؟ إعادة التفكير في المشروع النسوي الفلسطيني

في ظل الإشكاليات البنيوية التي يعاني منها الحقل النسوي الفلسطيني، يصبح من الضروري تجاوز النزعة الإجرائية في التعامل مع المشاركة النسوية، والانخراط في مراجعة جذرية للمشروع النسوي، من حيث مقولاته التأسيسية واستراتيجياته النضالية. فالاستمرار في الاشتغال ضمن الآليات المعتمدة حاليًا – سواء من حيث التموضع المؤسسي أو مقاربات التأثير – لا ينتج تحوّلاً في موقع المرأة، بل يعيد إنتاج موقعها الهامشي ضمن منظومة سياسية واقتصادية تمارس التهميش عبر أدوات تمثيلية شكلية.

إن أحد المداخل الأساسية لإعادة صياغة المشروع النسوي يتمثل في تفكيك منطق الكوتا بوصفها آلية عددية تختزل التمثيل في الحضور الشكلي، دون مساءلة طبيعة الحضور ومدى قدرته على التأثير. فالمعضلة لا تكمن في غياب المرأة عن مواقع القرار، بقدر ما تتجلى في غياب شروط التمكين البنيوي الذي يُتيح للنساء أن يكنّ فاعلات سياسياً وليس مجرّد واجهات رمزية. من هنا، فإن التحوّل من "التمثيل العددي" إلى "التمثيل الفعّال" يتطلّب مساءلة شروط إنتاج القرار نفسها، بما في ذلك توازنات السلطة، وآليات صنع السياسات، والبنية الذكورية المضمرة التي تحكم هذه العمليات.

بموازاة ذلك، لا يمكن افتراض وجود خطاب نسوي موحّد، إذ أن تعددية الأصوات داخل الحركة النسوية الفلسطينية تعكس، في جوهرها، تباينًا في المقاربات والانتماءات والخلفيات الطبقية والسياسية. غير أن هذه التعددية لا ينبغي أن تُترجم إلى انقسام يُضعف الفعل الجماعي، بل يمكن استثمارها لبناء تحالفات مرنة وعابرة للتنظيمات والهويات السياسية، تُعيد تعريف العمل النسوي كحقل تعددي، يتقاطع مع قضايا التحرر الوطني والاجتماعي، دون أن يذوب فيها أو يُختزل إلى بُعد واحد.

أما على مستوى البُنية المادية للمؤسسات النسوية، فإن مسألة الاستقلالية المالية تُشكّل شرطاً حاسمًا في تحرير القرار النسوي من منطق التكيّف مع أجندات الممول. فغياب نموذج تمويلي بديل يُكرّس التبعية، ويحصر الخطاب النسوي في قوالب نمطية تروّج لمفاهيم "التمكين" خارج سياق الصراع السياسي والاجتماعي. من هنا، فإن تطوير آليات تمويل ترتكز إلى دعم محلي وإقليمي مستقل يشكل ضرورة استراتيجية، تمكّن المؤسسات النسوية من إعادة امتلاك خطابها وأولوياتها.

كذلك، لا يمكن فصل الخطاب النسوي عن السياق الوطني، إذ أن تعويم قضايا النساء بوصفها "قضايا حقوقية" معزولة عن البنية السياسية يؤدي إلى إفراغها من مضامينها التحررية. إن إعادة ربط المسألة النسوية بالسياقات الوطنية والاجتماعية لا تعني تذويبها داخل "الخطاب الوطني"، بل تعني مساءلة هذا الخطاب ذاته من موقع نسوي نقدي، يكشف تناقضاته وأوجه إقصائه، ويعيد صياغة معايير الوطنية ذاتها لتكون شاملة للعدالة والمساواة.

وعلى المستوى القاعدي، فإن إعادة توجيه الفعل النسوي نحو القرى والمخيمات والمجتمعات المهمّشة يمثّل أداة لتجاوز الطابع النخبوي للحراك النسوي، وإعادة ربط الخطاب بالممارسة الفعلية. فتفعيل القواعد الاجتماعية – لا بوصفها جمهوراً متلقياً بل كذات فاعلة – يُعيد المعنى السياسي للعمل النسوي، ويفتح أفقاً لتحوّله إلى مشروع مجتمعي.

تُظهر كل هذه الاعتبارات أن ما هو مطروح أمام المشروع النسوي الفلسطيني ليس مجرد تطوير أدوات، بل إعادة إنتاج الذات النسوية كذات سياسية تُمارس الفعل، لا من داخل المنظومة فقط، بل عبر مساءلتها وتفكيكها. فالرهان لا يجب أن يكون على الاندماج، بل على القدرة على إعادة تعريف الحقل السياسي ذاته من موقع نسوي ناقد، يزاوج بين النضال الحقوقي والاشتباك الوطني والاجتماعي.

في هذا السياق، يمكن تصور استراتيجية نسوية تتأسس على استعادة الفعل الجماعي كأداة اشتباك لا كأداة تشغيل مشاريع، وتستثمر في الوعي القانوني والمؤسسي لتفكيك بنى الإقصاء، وتبني خطابًا تحرريًا يتجاوز ثنائية "التمكين الاقتصادي" و"التمثيل السياسي"، نحو أفق يعيد تشكيل المعنى ذاته للفعل النسوي في سياق استعمار استيطاني، ومجتمع أبوي، ونظام سياسي منقسم ومأزوم.

إن هذه المقاربة لا تمثل مجرّد توصيات إجرائية، بل تؤسّس لتحوّل في بنية التفكير النسوي الفلسطيني، بحيث ينتقل من موقع التلقي والتمثيل إلى موقع المبادرة والتأسيس، وهو ما يشكّل، في جوهره، نواة لمشروع سياسي بديل، لا للنساء فقط، بل للحقل السياسي الفلسطيني ككل.

تتمظهر الحاجة الملحة اليوم في تجاوز مطلب "زيادة التمثيل"، إلى إعادة تعريف العلاقة بين التمثيل والتحرر .فليس المطلوب توسيع الكوتا، بل مساءلة البنية التي تجعل من الكوتا غاية بحد ذاتها. وليس المطلوب دمج النساء في البُنى القائمة، بل تفكيك هذه البُنى بما يتيح إعادة تخيّل دور النساء بوصفهن ذواتًا سياسية، لا امتدادات رمزية لمنطق السيطرة.

في ضوء ما سبق، تبرز ثلاث مقاربات سياساتية يمكن أن تشكّل مدخلاً لإعادة صياغة العلاقة بين الخطاب السياسي والنسوي:

1. المساءلة المؤسسية للخطاب: يجب أن تخضع المؤسسات الرسمية، بما فيها الوزارات والهيئات التشريعية والأحزاب، لمساءلة دورية حول مدى انعكاس قضايا النساء في السياسات العامة، لا فقط في البرامج المعلنة.
2. إعادة إنتاج الخطاب من القاعدة عبر دعم منصات محلية تقودها نساء من مناطق النزوح والمخيمات والمناطق المهمشة، وتُبنى على معرفة ميدانية، لا على منطق المأسسة المفرطة.
3. تحويل التمثيل إلى أداة تفاوض لا تثبيت، أي اعتبار التمثيل – سواء في اللجان أو الهيئات السياسية – مدخلًا لإعادة التفاوض على المعايير، لا لتأكيد حالة قائمة.

أخيرًا، فإن الرهان الحقيقي لا يكمن في تصدير صورة مؤسساتية متماسكة، بل في إنتاج خطاب تحرري متعدد الأصوات، لا يخشى الاعتراف بالفجوات الداخلية، ويُعيد وصل ما انقطع بين السياسة كخطاب، والمجتمع كمعيش يومي. هذا الرهان يتطلب شجاعة في مساءلة الذات، والتاريخ، والتحالفات، لا أقل من ذلك.

جدلية التهميش والإقصاء للشباب في السياق السياسي الفلسطيني

تُشكّل مداولات الشباب والشابات محورًا تحليليًا مركزيًا لفهم تموضعات الجيل الجديد داخل الحقلين السياسي والاجتماعي في السياق الفلسطيني. إذ تكشف هذه المداولات، بما تحمله من شهادات وتجارب ومواقف نقدية، عن تعقيدات بنيوية لا يمكن فصلها عن أزمة النظام السياسي القائم، ولا عن التحديات المتداخلة التي تُواجهها فئة الشباب، لاسيما في ما يتعلق بالإقصاء عن مراكز القرار، والتهميش الرمزي والمؤسساتي، وتحوّل قضاياهم إلى أدوات للاستهلاك الخطابي دون ترجمة فعلية على أرض الواقع.

وفي هذا الإطار، تسعى الأجزاء اللاحقة إلى تحليل هذه الديناميات من منظور نقدي، يربط بين ما هو شخصي وتجريبي وما هو بنيوي وسياسي، ويُعيد قراءة مداخلات الشباب بوصفها مؤشرات على تحوّلات أعمق في العلاقة بين الجيل الجديد ومنظومة الحكم، وكذلك في ما يتعلق بحدود الفعل المدني والتمثيل الحزبي. سيتم التوقف، على نحو خاص، عند التناقض بين الخطاب الرسمي حول "تمكين الشباب" والممارسات الفعلية التي تُعيد إنتاج إقصائهم، مع محاولة استشراف إمكانيات بناء فعل شبابي تحويلي يتجاوز التوظيف الرمزي نحو التأثير السياسي الفعلي.

الاستبعاد السياسي والانغلاق المؤسسي

بين الاستبعاد السياسي والانغلاق المؤسسي، تتبدّى صورة مركّبة لأزمة الجيل الشاب الفلسطيني، وهي أزمة لا يمكن اختزالها في مظاهر التهميش الظرفي، بل ترتبط ببنية السلطة ذاتها، التي تكرّس منطق الإقصاء من خلال أدوات مؤسسية تمويهية تُبقي الشباب، نساءً ورجالاً، على هامش الفعل السياسي والاجتماعي. وتُظهر المداخلات، على نحو لافت، كيف يتحوّل هذا التهميش من حالة اجتماعية إلى معطى بنيوي مستدام، تؤكّده مظاهر غياب الأمان الاقتصادي، تفكك البنية التعليمية، وندرة فضاءات

التعبير السياسي الحر. غير أن ما يستدعي التوقف ليس فقط مظاهر الأزمة، بل إدراك الشباب العميق لطبيعتها البنيوية، كما في الإشارات المتكررة إلى الانقسام السياسي، الذي لم يعد يُقرأ كطارئ، بل كمنظومة تعيد إنتاج ذاتها، وتُمعن في إضعاف الفاعلية المجتمعية.

في هذا السياق، يتكشّف البعد النفسي للأزمة، بوصفه جزءًا من الأثر الممتد لتغييب الأفق الوطني، وغياب الرؤية الجامعة، وتآكل مفهوم "المستقبل" لدى الجيل الجديد. فاللايقين، كما ترويه إحدى المداخلات، لا يقتصر على المخاوف الأمنية والاقتصادية، بل يشمل أيضًا انهيار المرجعيات الجامعة، ما يفضي إلى حالة من الإحباط السياسي الجماعي، تتجلى في العزوف، وفي شعور مستمر بعدم الجدوى من الانخراط في العملية السياسية. في هذا المناخ، تُطرح أسئلة حرجة حول مصداقية الخطاب السياسي السائد، وحول ما إذا كان هذا الخطاب يُعيد إنتاج الاستبعاد من خلال تغليف الممارسات الإقصائية بمفردات التمكين والتشاركية.

يتقاطع هذا الاستبعاد مع بُنية الخطاب الرسمي ذاته، حيث تُمثّل الشعارات أداة إخفاء للفراغ العملي، لا تجسيدًا لالتزام سياسي. ويؤشّر ذلك إلى انفصام واضح بين ما يُقال باسم الشباب، وبين ما يُفعل تجاههم، وهو انفصام لا يُمكن فصله عن منطق البقاء السياسي الذي يُدير من خلاله النظام الحاكم علاقته مع فئاته الاجتماعية. فحين تُختزل مشاركة الشباب في "ورشات" يديرها من هم خارج فئتهم العمرية، وتُمنح لهم دقائق شكلية في نهاية الجلسات، فإن هذه التجربة لا تُنتج تمكينًا، بل تُعمّق الاغتراب السياسي وتُعيد ترسيخ موقعهم كأجسام "تمثيلية" لا كفاعلين فعليين.

ويزداد الأمر تعقيدًا حين يُستدعى الشباب، وخصوصًا النساء منهم، كأدوات تزيينية تُضفي مشروعية على الفضاء السياسي دون أن يكون لهم حقّ في إعادة تشكيله. وتُعبّر إحدى الشهادات عن ذلك بدقّة حين تصف دورهم بأنهم "جسر للعبور"، وهو توصيف لا يُظهر فقط استغلالًا للطاقات الشابة، بل يكشف أيضًا عن بنية سلطوية تحتكر سلطة التعريف والتأطير والتمثيل، وتحول دون تكوّن أي خطاب بديل من داخل الفئات المهمّشة.

تلك الصورة، التي تلتقطها المداولات بوعي لافت، تدفع باتجاه إعادة قراءة موقع الشباب، لا بوصفهم ضحايا لسياسات فاشلة فحسب، بل كذوات سياسية محاصرة بخطاب يُدجّن إمكاناتهم، ويقايض مشاركتهم بالرمزية بدلًا من النفوذ. وفي هذا السياق، يغدو من الضروري مساءلة بنية الحكم ذاتها، والمنظومات الوسيطة من أحزاب ومؤسسات مجتمع مدني، بوصفها جزءًا من ماكينة إعادة إنتاج الإقصاء ضمن نظام يستدعي الخطاب التشاركي فقط لتدعيم صورته الخارجية، دون أن يمسّ مرتكزاته الجوهرية

الشباب والأحزاب السياسية

تتبدّى العلاقة بين الشباب الفلسطيني والأحزاب السياسية بوصفها علاقة مأزومة تتجاوز حدود الاغتراب السياسي لتلامس عمق إشكاليات التمثيل، والانغلاق التنظيمي، والتوظيف الأيديولوجي للفئات الشابة، خصوصاً النساء منهن. فالشهادات التي تم تداولها تعبّر عن وعي نقدي متنامٍ تجاه أنماط العمل الحزبي التقليدي، الذي لم يعد يُنتج انخراطًا سياسيًا قائمًا على الفعل الجمعي

والمساءلة، بقدر ما يُعيد تشكيل فضاء سياسي مغلق، يُقصي فيه الشباب بوصفهم فاعلين مستقلين، ويُدمجهم فقط كأدوات داخل اصطفافات حزبية فئوية.

في هذا السياق، توضح إحدى الشهادات أن "الأحزاب باتت تمارس دورًا استقطابيًا بين الشباب، بحيث يتحول كل شاب إلى أداة ضمن تحالفات فئوية". هذا التصور لا يُظهر فقط انحسار دور الأحزاب في تأطير الطاقات الشابة، بل يُشير إلى انزياح خطير في وظيفة العمل الحزبي، من مشروع سياسي جماعي إلى شبكة مغلقة من المصالح الفئوية التي تُفرغ العمل السياسي من مضامينه التحررية. وتتقاطع هذه الرؤية مع مداخلة أخرى تُظهر مفارقة تمثيلية فاضحة، "الأحزاب تجلس في مكاتبها، تتفاوض وتتنافس فيما بينها، بينما نحن على الأرض لا نجد من يمثلنا". وهو ما يكشف عن أزمة عميقة في مشروعية الفعل الحزبي، حين ينفصل عن الواقع، ويغدو رهينًا لمناورات النخبة، بدل أن يُجذّر حضوره في القواعد المجتمعية.

من منظور النوع الاجتماعي، فإن هذا الإقصاء لا يُمارس فقط تجاه الفئة العمرية الشابة، بل يُعاد إنتاجه بطريقة مضاعفة تجاه النساء الشابات، اللواتي يُواجهن التهميش من داخل البنى الحزبية ومن خارجها. فغياب النساء عن مواقع القرار داخل التنظيمات السياسية لا يرتبط فقط بإرث ذكوري تقليدي، بل بمنظومة حزبية لا تزال تستبطن علاقات سلطة غير متكافئة، تُقصي المرأة من الأدوار القيادية، وتحصرها في أدوار رمزية أو خدماتية، ما يفضي إلى إعادة إنتاج ذات الاستبعاد الذي يُمارَس على المستوى الوطني تجاه النساء عمومًا.

في ظل هذا الانغلاق، يتّجه العديد من الشباب، وخصوصًا الشابات، إلى فضاءات بديلة للتعبير السياسي والثقافي، تتجاوز أدوات الفعل التقليدية. وتُظهر المداخلات بوضوح هذا التحوّل، كما في قول أحد المشاركين، "الشباب الفلسطيني اليوم يتوجه إلى التعبير من خلال الفنون، مثل الراب، لأن السياسة لم تعد توفر لهم منصة للتعبير عن أفكارهم ورؤيتهم". هنا، تتحول الثقافة إلى وسيط بديل للفعل السياسي، تُحمَّل فيه المضامين السياسية والاجتماعية لا من خلال البرامج الحزبية، بل عبر سرديات المقاومة اليومية، والتجريب الفني، ومواجهة القمع الرمزي. وللنساء حضور لافت في هذا الفضاء، حيث تُتاح لهن إمكانية تخطّي الرقابة المؤسساتية، وإعادة إنتاج ذواتهن خارج الأطر المعيارية التي يُعيد النظام السياسي فرضها.

غير أن هذا التحوّل في أدوات التعبير لا يُخفي خللاً آخر أكثر بنيوية، وهو غياب التثقيف السياسي، خصوصًا فيما يتعلق بفهم النظام السياسي الفلسطيني، وتركيبته الحزبية، وموقع النوع الاجتماعي فيه. فقد ورد في مداخلة شابة، "لم أكن أعلم شيئًا عن الأحزاب قبل الجامعة". وتضيف أخرى، "صُدمت عندما أدركت أن الأحزاب ليست سوى أدوات للصراع الداخلي". هذه الشهادات تُظهِر هشاشة المعرفة السياسية المتداولة في أوساط الشباب، والتي تُعد نتيجة مباشرة لتقصير المنظومة التعليمية في دمج التثقيف السياسي والنقدي ضمن مناهجها، فضلًا عن غياب المبادرات المؤسسية التي من شأنها أن تُفعّل الوعي السياسي من منظور تحرري، لا من منظور أداتي توظيفي.

إن إعادة التفكير في العلاقة بين الشباب، لا سيما النساء الشابات، والأحزاب السياسية، تقتضي مساءلة شاملة لبنية الفعل السياسي القائم، وللشكل الذي يُعاد فيه إنتاج التهميش من داخل البُنى التنظيمية ذاتها. فالمسألة لا تتعلق فقط بتوسيع نطاق المشاركة الشكلية، بل بتفكيك الأسس المعرفية والسلطوية التي بُنيت عليها العلاقة بين الشباب والنظام السياسي، وإعادة تأهيل الحقل السياسي ليكون مساحة للانخراط النقدي، والمساءلة، والمبادرة الجماعية التي لا تُقصي أحدًا على أساس الفئة أو النوع. بذلك، يُعاد الاعتبار للشباب الفلسطيني، رجالًا ونساءً، بوصفهم ذواتًا سياسية لا أدوات تجميلية ضمن مشهد مأزوم.

الشباب في مواجهة بنية الإنكار

تُظهر المعطيات المستخلصة من المقابلات مع الشباب صورة عميقة التركيب للعلاقة المتأزمة بين الخطاب السياسي الفلسطيني وقضايا النوع الاجتماعي، لا سيّما في ارتباطه بتمثيل الشباب والنساء داخل المجال العام. إذ لا يكتفي الخطاب السائد بتجاهل هذه القضايا، بل يُعاد إنتاجه كأداة وظيفية لتهميشها، مع الحفاظ على مظاهر شكلية من الاعتراف، تُستخدم في الغالب لاستهلاك دولي لا يترجم إلى التزامات فعلية في الحقل السياسي المحلي.

يتبدّى ذلك أولاً في القطيعة المعلنة بين الشباب والنخبة السياسية، حيث يتكرّر في الشهادات غياب الثقة بالخطاب السياسي بوصفه تعبيرًا عن إرادة جمعية، وافتقاره للقدرة على الاشتباك مع القضايا الملحّة لفئة تشكّل الغالبية الديمغرافية. بل إن فئة من الشباب، كما تبيّن من المداخلات، لم تعد ترى في النظام السياسي الفلسطيني كيانًا قابلاً للإصلاح أو التجديد، وهو إدراك يرتبط ليس فقط بتعطّل الأدوات المؤسسية (الانتخابات، التمثيل، الرقابة)، بل أيضًا عجز الخطاب السياسي نفسه، الذي توقف – كما قيل – عند نقطة معينة ولم يتجاوزها.

هذه الأزمة في تمثيل الشباب تُقرأ بوصفها عَرَضًا للفشل المؤسسي، وكنتاج لبنية سياسية تسعى إلى استيعاب الأصوات الشبابية والنسوية دون أن تُفسح لها المجال لتشكيل الفعل السياسي. فالشباب – وفق توصيف المشاركين – يُوظَّفون في الخطاب دون أن يُختاروا فعليًا للمواقع المؤثرة، وهو توصيف يُعيدنا إلى إشكالية "التمثيل الرمزي" الذي يُضفي الشرعية على الخطاب دون أن يغيّر في موازين السلطة.

من منظور النوع الاجتماعي، تتخذ هذه الإشكالية طابعًا مضاعفًا، حيث تقترن تهميشات العمر بأدوار النوع الاجتماعي. فتمثيل النساء في الخطاب السياسي يتم غالبًا كاستجابة ظرفية لضغوط خارجية، أو كتحقيق لنسبة الكوتا، دون أن تُمنح النساء القدرة الفعلية على التأثير في بنية القرار أو صياغة السياسات. بل إن غياب النساء عن المواقع القيادية داخل الأحزاب – كما أشار أحد المشاركين – ليس طارئًا بل بنيويًا، إذ لا تظهر النساء في المكاتب السياسية أو في خطوط التمايز داخل التنظيمات، ما يدل على إقصاء منظم يرتكز إلى منطق الهيمنة الذكورية لا إلى ضعف الكفاءة أو الحضور.

وفي سياق الأزمات السياسية الكبرى، تزداد هشاشة موقع المرأة والشباب، حيث تُستدعى قضاياهم كأدوات تعبئة رمزية لا كجزء من مشروع نضالي جامع. لا تُطرح مسألة النوع الاجتماعي في هذه اللحظات من باب العدالة أو التشاركية، بل غالبًا ما تُؤجَّل

بذريعة "الأولوية الوطنية" أو "حساسية المرحلة"، وهو ما يفرغ مفاهيم المشاركة من مضمونها، ويؤسّس لخطاب سياسي يتبنّى الاستثناء الدائم بوصفه قاعدة، ويُعيد إنتاج التراتبية في توزيع الحقوق والمسؤوليات.

إن الخطاب السياسي الفلسطيني، كما يظهر من خلال هذه المداخلات، يتّسم بطابع دفاعي ومحافظ، يتمحور حول الحفاظ على استقرار السلطة لا حول إعادة بناء الفضاء السياسي. وبهذا المعنى، يُغلق الخطاب ذاته أمام إمكانيات التغيير، ويقاوم المطالبات النسوية والشبابية لأنها تهدّد – لا شكليًا بل فعليًا – منطق السيطرة والتوريث السياسي. ويتجلّى هذا الانغلاق في التردد في تبنّي تشريعات تحمي النساء من العنف، مثل قانون حماية الأسرة، والذي رُفض أو جُمِّد خوفًا من صدام محتمل مع التيارات الدينية المحافظة، ما يدل على هشاشة الإرادة السياسية، وخضوعها لمعادلات التفاوض على حساب العدالة الاجتماعية.

في ضوء ذلك، تطرح المداخلات تصورًا ضمنيًا لمشروع مضاد، لا يقتصر على المطالبة بالتمثيل، بل يسعى إلى إعادة تأسيس الحقل السياسي عبر أدوات جديدة: بناء ائتلاف قاعدي مستقل، استحداث آليات رقابة مجتمعية، وتشكيل هيئة تنسيقية تُلزم الأحزاب ببرامج ومساءلات واضحة. غير أن هذا المشروع يظل مرهونًا بوجود بيئة سياسية ضامنة، تُمكّن الفاعلين الجدد من التعبير، وتنقلهم من موقع التلقّي إلى موقع الفعل. وفي هذا السياق، يصبح التثقيف السياسي ضرورة لا لخلق الولاء، بل لصياغة وعي نقدي يُنتج سياسة من القاعدة، لا من مراكز النفوذ.

إن ما يقوله الشباب اليوم ليس فقط تعبيرًا عن اغتراب، بل إعلان عن قطيعة معرفية وأخلاقية مع منطق السياسة القائم، ودعوة إلى إنتاج خطاب بديل، تكون فيه قضايا النساء والشباب ليست مُلحَقات بل مداخل تأسيسية لإعادة صياغة السياسة ذاتها.

نحو رؤية استراتيجية لموقعية الشباب في المشهد السياسي

في ضوء التحليل السابق، يتبيّن أن إعادة إدماج الشباب الفلسطيني في المشهد السياسي لا يمكن أن تتحقّق عبر إجراءات شكلية أو حلول تقنية معزولة، بل تقتضي مراجعة استراتيجية تطال البنية العميقة للنظام السياسي، وتعيد صياغة العلاقة بين الدولة والمواطن، بين السلطة والمجتمع، وبين الخطاب والممارسة. فالإقصاء الذي يعانيه الشباب – والنساء الشابات على نحو مضاعف – لا يشكّل نتيجة عرضية أو ظرفية، بل هو جزء بنيوي من منظومة سياسية تتأسس على استمرارية النخبة، واحتكار القرار، وإعادة إنتاج السلطة عبر أدوات رمزية مغلّفة بمفردات المشاركة والتعددية.

إن الحديث عن "إعادة إدماج" لا يجوز أن يُختزل في الدمج الإداري أو في تمكين الأفراد داخل منظومة فاقدة لمقومات التجديد، بل يجب أن يُطرح كإشكالية سياسية تتعلق بإعادة تأسيس الحقل السياسي نفسه، بوصفه فضاءً عموميًا تتفاعل داخله المصالح والتطلّعات على قاعدة التعدد والمساءلة. فالأجيال الشابة لم تنسحب من السياسة، بل أُقصيت منها بفعل الانغلاق المؤسسي، وجمود الخطاب، وهيمنة نزعة أبوية حزبية لا ترى في الشباب إلا "مخزونًا ديمغرافيًا" يُستدعى عند الحاجة، ويُقصى في لحظات اتخاذ القرار. تستلزم الرؤية الاستراتيجية تفكيك أربع مرتكزات تولّد الإقصاء وتعيد إنتاجه:

أولًا، إعادة تعريف السياسة ذاتها، لا بوصفها حكرًا على النخب أو على تفاوض بين مراكز السلطة، بل باعتبارها فعلاً جماعيًا يؤسَّس من القاعدة، ويتشكّل عبر الممارسة اليومية في الحقول الاجتماعية والثقافية والمؤسساتية. وهذا يقتضي الاعتراف بالأشكال غير النمطية للمشاركة – من الفنون والمبادرات الرقمية إلى الحراكات الميدانية – بوصفها تعبيرات سياسية مشروعة، لا بدائل طارئة.

ثانيًا، تحويل الخطاب السياسي من أداة إنكار إلى أداة اعتراف، عبر تفكيك بنيته اللغوية التي تُقصي الشباب والنساء من مراكز المعنى والقرار، واستبدالها بلغة تعترف بالاختلاف كقيمة، وبالتمثيل كحق غير مشروط. ولا يمكن لهذا التحول أن يتحقّق من دون إرادة سياسية تبتعد عن الحسابات الفئوية الضيقة، وتنفتح على أفق ديمقراطي حقيقي.

ثالثًا، تفكيك العلاقة الريعية بين السلطة ومؤسسات المجتمع المدني، وهي علاقة عطّلت دور البُنى القاعدية، وأفرغت الحقل المدني من طاقته النقدية. ومن دون تحرير هذه العلاقة من منطق التبعية، لا يمكن بناء ائتلافات اجتماعية تعبّر عن الفئات المهمّشة، وتشتبك مع الفضاء السياسي من موقع الفاعلية لا الاستلحاق.

رابعًا، تأسيس فضاءات سياسية آمنة، حرة ومستقلة، تتيح للشباب التعبير والمساءلة والمبادرة، بعيدًا عن الرقابة الأمنية أو التوظيف الحزبي. وهو أمر لا ينفصل عن استعادة الحياة السياسية من خلال انتخابات دورية، وإصلاح النظام الحزبي، وسنّ قانون عصري للأحزاب يضمن الشفافية، والمحاسبة، والديمقراطية الداخلية.

فالرؤية الاستراتيجية المطلوبة ليست استجابة ظرفية لأزمة تمثيل، بل مشروع لإعادة بناء العقد الاجتماعي بين الشباب والدولة، بحيث تُستعاد المواطنة كفعل سياسي حيّ، لا كمجرد حالة قانونية جامدة. فالأزمة اليوم لا تقتصر على غياب الشباب عن مواقع القرار، بل تمتد إلى غياب السياسة ذاتها، باعتبارها مجالًا مفتوحًا للصراع المشروع على المعنى والقيم والمصالح.

وعليه، لا ينبغي أن يُفهم إدماج الشباب على أنه "عودة إلى النظام"، بل كدعوة لإعادة بناء النظام ذاته، على أسس تشاركية، تعددية، وشفافة. وهذا يضع النخبة السياسية أمام مفترق حاسم: فإما أن تعيد الاعتبار للفاعلية الشبابية بوصفها استثمارًا في المستقبل، أو تواصل إدارة المجال العام بمنطق الإقصاء، بكل ما يحمله ذلك من تداعيات على مشروعية السلطة، واتساع الهوّة بين الدولة ومواطنيها.

الخطاب الحزبي وتمثلات النوع والتمثيل السياسي

يُعنى هذا الباب بتحليل بنية الخطاب السياسي الحزبي الفلسطيني في علاقته بمفاهيم التمثيل السياسي والنوع الاجتماعي، بوصفه مدخلًا كاشفًا لطبيعة التكوين المؤسسي للأحزاب، وتوجهاتها الفكرية، وآلياتها التنظيمية في التعاطي مع قضايا النساء والشباب. ويستند هذا التحليل إلى فرضية منهجية تُقارب الخطاب بوصفه أداة لإنتاج المعنى وتثبيت أنماط التمثيل، وتحديد حدود الفاعلية داخل الحقل السياسي.

تأتي هذه المقاربة في إطار سوسيولوجي–سياسي يأخذ بعين الاعتبار السياق الفلسطيني المركّب، حيث تتقاطع الاعتبارات الوطنية مع البنى الاجتماعية التقليدية، ما يجعل من الخطاب الحزبي فضاءً تتنازع فيه القيم التقدمية مع البنى التراتبية، كما تتداخل فيه الشرعيات التاريخية مع مقتضيات التحديث السياسي. ومن هذا المنطلق، يُقارب الخطاب كبنية دلالية تؤدي وظيفة تنظيمية داخل الحزب، وتعكس في الوقت ذاته موقعه داخل الحقول السياسية والاجتماعية الأوسع.

يعتمد هذا الباب في تحليله على نقاشات معمقة أُجريت مع ممثلين وممثلات عن عدد من الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية في الضفة الغربية، كجزء من العملية البحثية التي استندت إليها الورقة السياساتية. وقد أُجريت هذه النقاشات ضمن بيئة تفاعلية مفتوحة، أُتيح فيها للمشاركين التعبير عن مواقفهم بشأن قضايا التمثيل والمشاركة، والعوائق البنيوية المرتبطة بها، مما وفّر مادة تحليلية غنية سمحت بتفكيك أنماط الخطاب السياسي في مستوياته المعلنة والضمنية. وإذ يُقارب الباب الخطاب السياسي من حيث بنيته وتوظيفاته، فإنه لا ينشغل بمحتواه الإيديولوجي بقدر ما يُركّز على آليات إنتاج المعنى السياسي المرتبطة بالتمثيل، وأشكال إظهار الالتزام بقضايا النوع الاجتماعي، وحدود هذا الالتزام ضمن الممارسة الحزبية. ويتناول التحليل، على نحو خاص، المسافة بين الخطاب والممارسة، بوصفها مؤشرًا على تموضعات السلطة، وأنماط اشتغالها داخل الأطر التنظيمية، وذلك في ضوء مفاهيم مستمدة من علم الاجتماع السياسي وتحليل الخطاب.

كما يُركّز الباب على تمفصلات التمثيل السياسي للنساء والشباب ضمن الخطاب الحزبي، من خلال تحليل مضمون الخطاب وتصريحاته العلنية، وتفكيك الرموز والمفردات الموظفة فيه، واستكشاف البُنى الداعمة أو المقيدة للمشاركة السياسية الفاعلة داخل الهياكل التنظيمية، بما يتيح فهمًا أعمق لديناميات الشمول والإقصاء كما تتجلى في الممارسة السياسية الفلسطينية.

أولاً: في بنية الخطاب السياسي الحزبي الفلسطيني

الخطاب السياسي الذي عبر عنه ممثلو الأحزاب يُظهر توترًا بيّنًا بين المأمول والممكن، وبين المعلن والمسكوت عنه. فبينما تتكرر العبارات ذات الطابع التقدمي (التمكين، المساواة، الكوتا، الشراكة)، يظل التطبيق الفعلي لهذه المبادئ إشكاليًا. يتجلى هذا التناقض في تصريح أحد ممثلي الفصائل: ""نحن شاطرين بالحكي، ولكن لا يوجد تطبيق على أرض الواقع". هذا الاعتراف الصريح يؤكد على وجود فجوة بين البنية الخطابية وبين الواقع التنظيمي–المؤسساتي. في التحليل البنيوي، هذه الفجوة تعكس ما يسميه بيير بورديو بـ"العنف الرمزي"[16]، حيث تُستخدم اللغة كوسيلة لإضفاء الشرعية على علاقات القوة القائمة، دون أن تُحدث تحولًا فعليًا في البنى التراتبية.

في هذا السياق، تتأسس معضلة المشاركة السياسية للنساء والشباب في السياق الفلسطيني المعاصر على فجوة متكرسة بين الخطاب السياسي والنظم الممارسة فعليًا. إذ تُظهر الوثائق الحزبية والتصريحات الرسمية التزامًا لفظيًا بمفاهيم العدالة والمساواة

[16] Bourdieu, Pierre. Outline of a Theory of Practice. Translated by Richard Nice. Cambridge Studies in Social and Cultural Anthropology 16. Cambridge: Cambridge University Press, 1977.

والتمثيل، غير أن الممارسة الحزبية تكشف عن بُنية محافظة وممانعة للتغيير، تُعيد إنتاج الهرميات الذكورية والأبوية داخل البنى السياسية. وقد عبر المشاركون بوضوح عن هذه الفجوة؛ فكما أشار أحد المشاركين، "لا تكمن الإشكالية في غياب الخطاب بل في "عزوف المرأة والشباب عن الانخراط بسبب عدم قدرة الأحزاب على التجديد". هذا التوصيف لا يُحمّل الأفراد مسؤولية العزوف، بقدر ما يكشف أزمة تنظيمية تتصل بطبيعة النظام السياسي نفسه ومحدودية نَفَسه التمثيلي. فمن منظور النوع الاجتماعي، يمكن تحليل هذا الرأي بوصفه تشخيصًا دقيقًا لتناقض بنيوي يطال بنية الخطاب السياسي الفلسطيني الراهن، حيث تتقاطع مفاهيم التمكين، التمثيل، والعدالة الاجتماعية مع منظومات سلطوية تُعيد إنتاج الهيمنة الذكورية تحت غطاء خطاب مساواتي زائف.

أولًا، إن الخطاب السياسي الفلسطيني، كما تبيّنه الوثائق الحزبية، يوظف مفاهيم العدالة والمساواة كعنصر شرعي للتماهي مع القيم الديمقراطية. إلا أن هذا الخطاب، وفق تحليل النوع الاجتماعي، ليس إلا شكلًا من أشكال التمثيل الرمزي الذي يُنتج تواطؤًا بنيويًا مع الإقصاء، حيث تُستخدم اللغة الجندرية لتلميع صورة النظام السياسي دون إحداث أي تحول فعلي في مواقع القوة أو آليات اتخاذ القرار.

ثانيًا، تكشف الفجوة بين الخطاب والممارسة عن ثنائية جندرية هيكلية تنبع من استمرار هيمنة النظام الأبوي داخل التنظيمات السياسية. هذا النظام لا يرفض النساء والشباب بوصفهم فئات، بل يعيد ترسيخ دونيتهم السياسية عبر إقصائهم من مراكز اتخاذ القرار، وتهميش أدوارهم في تشكيل الاستراتيجيات الحزبية. وهذا يُعبّر عن نمط من "التمييز الهيكلي غير المرئي" الذي يُخفي الإقصاء خلف واجهات تنظيمية تتحدث باسم المساواة.

ثالثًا، يشكّل عزوف النساء والشباب عن الانخراط نتيجة مباشرة لهذه البُنى الإقصائية، لا تعبيرًا عن ضعف الإرادة الفردية. فالقول بأن "العزوف يعود إلى عدم قدرة الأحزاب على التجديد" يؤطر المشكلة ضمن أزمة تمثيل من داخل النظام السياسي، لا من خارجه. وهنا تظهر أهمية مفهوم التمكين الجندري التشاركي الذي لا يكتفي بتوفير الفرص، بل يقتضي إعادة توزيع السلطة وإعادة هندسة المجال السياسي ليكون أكثر شمولًا وعدالة.

رابعًا، من منظور النوع الاجتماعي، فإن الخطاب المناصر لقضايا النساء دون ممارسة بنيوية داعمة يُعد نمطًا من "النسوية الليبرالية التجميلية" التي تكتفي بالكوتا الشكلية أو بتمثيل نساء ضمن الشروط الذكورية السائدة، دون مساءلة جذرية للبنية السلطوية. وعليه، فإن الانتقال من هذا الوضع يتطلب نقدًا جذريًا لآليات إنتاج السلطة داخل الأحزاب، وإعادة تأسيس حقل سياسي يُدرج النوع الاجتماعي لا بوصفه ملفًا تقنيًا، بل أداة تحليلية لإعادة بناء الحقل نفسه.

بعبارة أخرى، لا يكفي إقحام النساء والشباب ضمن خطاب العدالة، بل يجب مساءلة كيف تُبنى السلطة، ومن يُخوَّل بممارستها، وما الشروط الجندرية التي تحكمها.

ثانيًا: النساء في الخطاب الحزبي

تُجمِع الآراء المختلفة على دعم "الكوتا" كآلية تنظيمية لضمان مشاركة النساء، إلا أن هذا التمثيل غالبًا ما يبقى رمزيًا لا يترافق مع سياسات تأهيل حقيقية أو إعادة توزيع للسلطة داخل الحزب. كثير من المتحدثين أشاروا إلى أن النسبة القانونية (30%) غير مطبقة فعليًا، أو تُطبق بانتقائية، ما يشير إلى طابع شكلي للتمثيل.

يُبرز التناقض بين الخطاب والممارسة ما يمكن تسميته بـ"تسييس الهوية من منظور النوع الاجتماعي" حيث تُستثمر قضايا المرأة كخطاب سياسي دون أن تكون أولوية نضالية. وهذا ما عبّرت عنه إحدى المشاركات بقولها، ""النساء هم الفئة الأكثر تهميشًا، ومع ذلك يُحمّلن مسؤولية التغيير". وهي مقاربة تنزع نحو نقد ما بعد نسوي، يرى في الخطاب الحزبي إعادة إنتاج للنظام الذكوري بشكل مؤسسي، لا فردي فحسب.

ثالثًا: الشباب والفقدان التنظيمي

المشاركة الشبابية بدت أكثر إشكالية، إذ يُجمع معظم المشاركين على أن الأحزاب فقدت الاتصال بالأجيال الجديدة. يتحدث البعض عن "غياب المنصات"، "تدوير المناصب"، و"القيادات التاريخية الأبدية". هذا الخطاب يعكس مأزقًا حقيقيًا في الثقافة التنظيمية التي تعاني من شيخوخة بنيتها ونمطية خطابها.

يمكن قراءة ذلك من منظور نظريات المشاركة السياسية، حيث يؤكد كل من "نوربرت إلياس" و"أنطوني غيدنز" على أن نظم التمثيل التي لا تتيح تداولًا دوريًا للسلطة تنتهي إلى عزلة اجتماعية وتآكل للثقة العامة، وهو ما يتجسد في العزوف عن العمل الحزبي الذي تحول إلى *"مواسم" كما وصفه أحد المشاركين.*

رابعًا: عن فجوة الثقة – خطاب مأزوم في ظل حرب إبادة

يُلقي السياق السياسي المستجد (حرب الإبادة في غزة، غياب المجلس التشريعي، وانسداد الأفق السياسي) بثقله على الخطاب الحزبي. يُلاحظ تصاعد نبرة الشك وانعدام الثقة ""أي مجتمع نحن نريد؟"، و"فقدنا الشباب في الأحزاب". هذه الأسئلة الوجودية تعكس أزمة في المشروع الوطني نفسه، وتطرح علامات استفهام حول طبيعة النظام السياسي وجدوى إعادة إنتاجه بالشكل الحالي. يتميز التشخيص الذي يقدمه بعض المتحدثين بوعي بنيوي، حيث تُطرح مفاهيم مثل غياب الديمقراطية الداخلية، مركزية القرار، ومحدودية الأفق البرامجي. يُشار كذلك إلى ضعف الأطر الجماهيرية بعد تأسيس السلطة الفلسطينية (1993)، في تقاطع واضح مع التحليل النقدي لما بعد اتفاقيات السلام بوصفها لحظة انكسار في المشروع الجمعي الفلسطيني، وتحول العمل السياسي من طابعه التحرري الجماعي إلى طابع مؤسساتي/بيروقراطي خاضع للتمويل الخارجي.

خامسًا: المخرج السياسي – مقترحات لا تكفي وحدها

رغم كثافة التشخيص، تبدو الحلول المطروحة تقليدية: الدعوة إلى الانتخابات، تفعيل الكوتا، بناء أطر نسوية، والتمكين السياسي. ولكن ما يغيب هو تفكيك الثقافة التنظيمية ذاتها، وإعادة بناء العلاقات داخل الحزب بما يضمن تحولًا ديمقراطيًا فعليًا لا شكليًا.

يشير البعض إلى ضرورة تجديد الأطر والأنظمة، وربط التمثيل السياسي بمستوى التفاعل الجماهيري. هذه دعوة تستبطن رؤية أكثر عضوية للسياسة، تتجاوز "التمثيل" إلى "التمكين" بمعناه التفاعلي، الذي يُقوّي المجتمع السياسي من القاعدة إلى القمة، لا العكس.

خلاصة تحليلية

في ضوء المعطيات المستخلصة من تحليل بنية الخطاب السياسي الفلسطيني وممارسات التمثيل السائدة، تبرز جملة من الملاحظات التحليلية التي تُضيء على المأزق البنيوي في العلاقة بين التمثيل السياسي، والنوع الاجتماعي، وتجديد الفعل السياسي:

أولًا، تكشف تجربة الكوتا، على الرغم من رمزيتها كأداة تصحيحية، عن حدودها الوظيفية في ظل غياب آليات مرافقة لإعادة توزيع السلطة داخل البنى التنظيمية. إذ إن التمثيل العددي، حين يُفصل عن آليات التمكين والتدوير الديمقراطي للقيادة، يتحول إلى أداة تزيينية لا تخلخل موازين القوة الفعلية.

ثانيًا، يتسم الخطاب السياسي المعلن بطابع براغماتي يُحافظ على مظاهر التعدد والشراكة، لكنه في جوهره يُعيد إنتاج بنى سلطوية ذات طابع ذكوري مؤسسي. هذا التناقض البنيوي بين الخطاب والممارسة لا يعكس فقط هشاشة الالتزام بالعدالة التمثيلية، بل يُشكّل أحد أوجه ما يمكن تسميته بـ"التواطؤ الرمزي" مع استمرار الهيمنة داخل الأطر التنظيمية.

ثالثًا، لا يُمكن قراءة فقدان الثقة المتزايد في العمل السياسي والحزبي بوصفه حالة فردية أو أزمة عابرة، بل ينبغي مقاربته كأحد تجليات غياب الأفق الديمقراطي داخل الأحزاب، وتكلّس آلياتها الداخلية، مما يجعل من التجديد مطلبًا بنيويًا، لا خيارًا تنظيميًا.

رابعًا، تُظهر حالة الشباب، في تراجعهم عن الانخراط السياسي المنظّم، تحوّلهم من فاعلين محتملين إلى متفرجين على ديناميكيات مغلقة لم تعد تُنتج أملًا في التغيير. هذا الانسحاب، أو الإقصاء الممنهج بالأحرى، هو نتيجة مباشرة لثقافة تنظيمية لا تسمح بتداول الأفكار ولا المواقع.

خامسًا، في المشهد السياسي الفلسطيني، تُمارس المرأة دورًا محوريًا في الحقل النضالي، لكنها في الوقت ذاته تُقصى بصورة منهجية من مواقع القرار. هذا التناقض يكشف عن طبيعة النظام السياسي الذي لم يعترف بعد بقدرة المرأة على القيادة إلا ضمن أطر رمزية غير مؤثرة.

وأخيرًا، فإن الأزمة التي يعيشها النظام السياسي ليست أزمة تمثيل تقني، بل أزمة في بنية الشرعية وآليات إنتاج السلطة. ومن ثمّ، فإن الخروج من هذا المأزق لا يمر عبر ترميم الأدوات، بل يستدعي تجديدًا سياسيًا جوهريًا يُعيد بناء العلاقة بين الفضاء العمومي والهياكل السياسية، على أساس المشاركة التشاركية، والمساءلة الديمقراطية، وتفكيك الامتيازات التراتبية لصالح فضاء سياسي أكثر عدالة واحتواءً.

توصيات الاحزاب والفصائل السياسية

بالاستناد إلى ما أفضى إليه التحليل البنيوي للخطاب السياسي خلال اللقاءات مع ممثلي وممثلات الاحزاب والفصائل السياسية، ومعطيات المشاركة النسوية والشبابية في المجال العام الفلسطيني، تبرز الحاجة الملحّة إلى مناقشة الخيارات السياساتية داخل الاحزاب السياسية، باعتبارها مداخل مفهومية لإعادة صياغة العلاقة بين السلطة والمجتمع من جهة، وبين الحقل السياسي والنساء والشباب من جهة ثانية. فالتحوّل المطلوب ليس تحسين شروط الدمج داخل المنظومة القائمة، بل مساءلة هذه المنظومة من حيث بنيتها المعرفية وآلياتها السلطوية، بما يفضي إلى بناء نظام سياسي أكثر عدالة وتمثيلًا وشمولًا.

أولًا: نحو إصلاح بنيوي في التنظيمات السياسية

يُعدّ تفكيك البنية التنظيمية للأحزاب السياسية نقطة ارتكاز في أي مشروع تحوّلي جاد. فالحالة التي كشفت عنها المداولات – حيث تتكرّس القيادة داخل نخب تاريخية مغلقة – تعكس ما يمكن توصيفه بـ"جمود هياكل الوساطة السياسية"، وهي حالة تُعيد إنتاج التهميش تحت مظلة تمثيلية زائفة. ولذا، فإن أحد الخيارات الجوهرية يتمثل في فرض معايير ديمقراطية داخلية، ترتبط بتداول القيادة، وتنويع أدوات المشاركة، وتوسيع المساحات المتاحة للنساء والشباب في صياغة القرار.

من منظور نظري، يُحيلنا هذا الخيار إلى أطروحات بورديو حول إعادة إنتاج السلطة داخل الحقول الاجتماعية، حيث تتحوّل البنى الوسيطة إلى أدوات احتكار للتمثيل، ما لم تُخضع لرقابة قاعدية ومساءلة أفقية[17]. فاستعادة الفاعلية المجتمعية لا تمرّ عبر الإصلاح السطحي، بل تتطلّب اختراقًا لبنية السلطة الرمزية التي تحكم الفعل السياسي من داخله.

ثانيًا: الكوتا بين الرمزية والتحوّل الفعلي

تشير التجربة الفلسطينية إلى محدودية فعالية نظام الكوتا في ظل غياب سياسات تأهيل موازية وآليات توزيع حقيقية للسلطة. فلا يكفي منح النساء مقاعد تمثيلية ضمن نسب محدّدة، إذا كانت البنية التنظيمية والثقافية لا تُتيح لهن التأثير الفعلي في السياسات أو القيادة. وعليه، فإن الكوتا، كما تؤكد التجربة المقارنة، يجب أن تُحوّل من أداة عددية إلى أداة تحوّلية، عبر الربط بينها وبين برامج تمكين سياسي ومؤسسي تضمن انتقال النساء من موقع التمثيل إلى موقع التأثير.

[17] مصدر سابق (Boudieu, 1977)

في هذا السياق، تُصبح الكوتا مدخلًا لإعادة التفاوض على معنى التمثيل ذاته، وإعادة تعريفه بوصفه أداة لإعادة توزيع السلطة والفرص، لا مجرّد تسوية شكلية مع الخطاب الدولي أو استجابة ظرفية للضغوط الحقوقية.

ثالثًا: دعم الفضاءات القاعدية والمبادرات المستقلة

في ظل هشاشة بنية الوساطة التقليدية، تبرز الحاجة إلى دعم منصات سياسية قاعدية تقودها النساء والشباب، وتُبنى على أسس معرفية وميدانية تنطلق من واقعهم اليومي. إن هذه الفضاءات، وإن بدت غير مألوفة في التنظيم السياسي الرسمي، تمثّل نقطة انطلاق حيوية لإنتاج خطاب سياسي بديل، يتجاوز الثنائية التقليدية بين الحزب والمجتمع المدني، ويؤسس لأشكال تشاركية أفقية تقوم على تقاطع النضال الاجتماعي والسياسي والثقافي. إن تجارب الحركات الاجتماعية الجديدة، كما تُظهرها سوسيولوجيا التحولات السياسية، تدلّ على أن التحول البنيوي لا يبدأ من المركز، بل من الهوامش، حيث تُنتج فئات مقصيّة أنماطًا جديدة للفعل السياسي قادرة على إعادة ترسيم حدود السلطة والمعنى.

رابعًا: تفكيك اللغة السياسية السائدة

تكشف المداولات التي أجريت مع ممثلي الأحزاب والمؤسسات عن فجوة دلالية بين الخطاب والممارسة، وهي فجوة لا تنفصل عن وظيفة اللغة في إنتاج وتبرير علاقات القوة. فحين تُستخدم مفردات "التمكين" و"الشراكة" و"المساواة" دون إعادة تعريف آليات توزيع القرار، فإن اللغة تصبح أداة للعنف الرمزي، تُخفي الاختلالات البنيوية تحت غطاء بلاغي. من هنا، فإن أحد الخيارات الجوهرية يتمثل في إخضاع الخطاب السياسي لمساءلة دورية، تُقيّم مدى انعكاسه الفعلي في السياسات العامة، لا في البرامج المعلنة فقط. فاللغة السياسية ليست حيادية، بل تُعيد إنتاج التراتبية إذا لم تُقارب من منظور نقدي.

خامسًا: تحرير الخطاب النسوي والشبابي من التبعية التمويلية

تشير المداولات إلى وجود تبعية مؤسساتية مقلقة للممولين الدوليين، أدّت إلى تحييد الخطاب النسوي من مضامينه السياسية، وحصره في قوالب تدريبية ومشاريع قصيرة الأمد. لذا، لا بد من تطوير نماذج تمويل مستقلة تُعيد امتلاك الخطاب السياسي للنساء والشباب، وتُمكّن المؤسسات القاعدية من تحديد أولوياتها انطلاقًا من الحاجات الفعلية، لا من منطق الامتثال. ففي ظل غياب استقلالية مالية، يستحيل بناء مشروع تحويلي، لأن التمويل المشروط يُفرغ الفعل السياسي من مضمونه، ويحوّله إلى أداء وظيفي لا يُقلق البنية السلطوية القائمة.

تتجلى تلك التوصيات بوصفه رؤية استراتيجية تهدف إلى إعادة تأهيل الحقل السياسي الفلسطيني من منظور نقدي، يُعيد الاعتبار لقيم العدالة، والمواطنة، والمساواة الفعلية لا الاسمية. ومن هذا المنطلق، فإن جوهر السياسات المقترحة لا يكمن في تعدّد أدواتها، بل في قدرتها على مساءلة البنى التراتبية، وتفكيك منطق الامتياز، وفتح المجال لفاعلية سياسية تتأسس على المشاركة لا على الوراثة، وعلى التفاوض لا على الاحتكار، وعلى الفعل لا على التمثيل الشكلي.

التوصيات السياساتية العامة: من التمثيل إلى الفاعلية

انطلاقًا من الفرضيات التحليلية التي تناولتها هذه الورقة، ومن المعطيات النظرية والميدانية المستخلصة من مراجعة الأدبيات والنقاشات المجتمعية، تبرز الحاجة إلى حزمة من التوصيات السياساتية التي لا تُعالج إشكالية تمثيل النساء والشباب بوصفها مسألة عددية، بل بوصفها إشكالًا بنيويًا يتقاطع فيه إنتاج السلطة مع نظم المعنى، وتُعاد فيه هندسة التمثيل من منظور تحويلي لا تقني. وفي هذا السياق، تنقسم التوصيات إلى سبعة مداخل استراتيجية:

أولًا: إصلاح البنى التنظيمية للأحزاب السياسية – من تدوير الامتيازات إلى إعادة هندسة التمثيل

يُمثّل إصلاح البنية التنظيمية للأحزاب مدخلًا تأسيسيًا نحو عدالة تمثيلية مستدامة. إذ لا يمكن الحديث عن فاعلية نسوية أو شبابية داخل الحقل السياسي من دون مساءلة آليات إنتاج القيادة داخل التنظيمات الحزبية. يتطلب ذلك أولًا تجاوز منطق إعادة تدوير النخب التقليدية من خلال تحديد سقف زمني واضح للمواقع القيادية، بما يفتح المجال أمام تداول ديمقراطي فعلي للسلطة التنظيمية، ويكسر الحلقة المفرغة للشرعية التاريخية. في هذا السياق، تصبح أي كوتا داخلية للنساء والشباب – إن اعتُمدت – ذات طابع مؤقت، تُربط بخطط تأهيل معرفي ومهني تُمكّن من تحقيق مشاركة فعلية لا شكلية. كما ينبغي تجاوز منطق اللجان النوعية المنعزلة، بوصفه امتدادًا لمركزية الذكورة داخل الأحزاب، لصالح دمج النساء والشباب في البنى المركزية ذات الصلاحيات التقريرية، بما يُعيد تعريف المشاركة من موقع التمثيل إلى موقع التأثير.

ثانيًا: تحويل الكوتا من أداة رمزية إلى آلية تحول بنيوي

لا تُعدّ الكوتا غاية بحد ذاتها، بل يمكن أن تتحول إلى أداة تكريس للهامش، ما لم تُقرَن بآليات تحول بنيوي في الحقل السياسي. إذ يظل تمثيل النساء والشباب محصورًا في قنوات قاعدية محدودة ما لم يُربط بمسارات تصعيد داخل هرم القيادة، وتوسيع نطاق المشاركة ليشمل الحقول المغلقة سياسيًا، كالتفاوض الأمني، والسياسات العليا، والحوكمة. فالكوتا، إذا لم تخرج من موقع الامتثال للضغط الحقوقي أو الدولي، فإنها تفقد معناها السياسي، وتتحول إلى إطار تجميلي. وعليه، فإن الاشتراط الأساسي لفاعليتها يكمن في مرافقتها ببرامج تكوين سياسي ونظري، تُنتج وعيًا تحويليًا لدى المشاركات والمشاركين، وتُهيّئ الأرضية لقيادة نقدية جديدة.

ثالثًا: بناء فضاءات سياسية قاعدية مستقلة

في ظل انسداد الفضاء الحزبي التقليدي، تبرز الحاجة إلى إعادة هندسة الفعل السياسي عبر تأسيس فضاءات قاعدية يقودها النساء والشباب من خارج منظومة السلطة التقليدية. هذه الفضاءات، إذا ما صُممت على أسس ديمقراطية وتشاركية، يمكن أن تتحول إلى مختبرات فعل سياسي بديل، حيث تُبنى السلطة من القاعدة، وتُستعاد الثقة بالممارسة السياسية كفعل جمعي. المجالس المجتمعية التشاركية، والمبادرات القاعدية المستقلة عن الأطر الفصائلية، ليست بدائل مؤقتة، بل أدوات مقاومة لبنية سياسية

تُقصي المهمشين بآليات رمزية. كما أن تشبيك هذه المبادرات أفقيًا عبر حدود الانتماء الحزبي يعيد إنتاج خطاب سياسي تعددي يتجاوز الهويات التنظيمية، ويُرسّخ الفاعلية بوصفها انتماءً للحق العام لا للولاء التنظيمي.

رابعًا: مساءلة الخطاب السياسي على أساس أدائه لا بلاغته

في سياق يتغوّل فيه الخطاب على الممارسة، لا بد من إعادة تعريف التمثيل السياسي خارج البلاغة المعهودة. فمفاهيم الشراكة والتمكين، ما لم تُترجم إلى بنى تنظيمية وتشريعية تعكسها، تتحول إلى أدوات عنف رمزي تخفي علاقات الهيمنة بدل أن تفككها. ولهذا فإن مساءلة الخطاب السياسي يجب أن تُبنى على معايير أداء قابلة للقياس، تستند إلى مؤشرات نوعية تقيس أثر المشاركة لا فقط نسبتها، وتُدمج في آليات الرقابة المؤسسية والمجتمعية. تحليل الخطاب، بوصفه أداة تفكيك معرفي، يجب أن يُستعاد في الممارسة البرلمانية والرقابية، لا بوصفه تمرينًا لغويًا، بل كأداة فضح للتماهي بين الشكل والمضمون، ولإظهار حدود السياسة حين تفقد اتصالها بمطلب العدالة.

خامسًا: ضمان الاستقلالية المالية للخطاب النسوي والشبابي

من دون استقلالية مالية، يصعب الحديث عن استقلالية في الرؤية أو الفعل. إذ لا تزال حركة النساء والشباب مقيّدة بشروط التمويل الخارجي، بما يُنتج خطابًا مأزومًا يتكيّف مع المعايير المانحة بدل مساءلتها. وعليه، فإن أحد التحديات الكبرى يتمثل في بناء نماذج تمويل محلية وتشاركية، تُستند إلى مساهمات مجتمعية، أوقاف نسوية، وصناديق تضامنية شبابية، تُمكّن هذه الحركات من امتلاك قرارها السياسي والتنظيمي. كما يجب اشتراط الشفافية والملكية المحلية في أي تمويل دولي، بحيث يُعاد تعريف العلاقة مع الجهات الداعمة في ضوء الأولويات الوطنية والاجتماعية، لا وفق أجندات استيعابية تُفرغ العمل السياسي من بُعده التحرري.

سادسًا: إصلاح بيئة العمل السياسي عبر تفكيك البنية الذكورية الرمزية

ليست إشكالية النوع في السياسة محصورة في غياب النساء عن المواقع، بل تتجلى بشكل أعمق في الهيمنة الرمزية التي تُعيد إنتاج الذكورة بوصفها معيارًا ضمنيًا للقيادة والمواطنة. ولهذا، فإن تفكيك البنية الذكورية يتطلب إدماج مقاربات النوع الاجتماعي في التكوين السياسي، ليس بوصفها ملاحق تعليمية، بل كمعرفة تحليلية تسائل الثقافة التنظيمية. كما يجب إنشاء آليات مستقلة وفعّالة لرصد ومساءلة مظاهر الإقصاء الناعم، سواء من خلال الشكاوى أو التظلمات، وتطوير سرديات سياسية بديلة تُعيد تعريف مفاهيم البطولة، الفاعلية، والمواطنة، من منظور نقدي–تحرري، يُزعزع تراتبية الذكورة ويعيد توزيع الرمزية السياسية.

سابعًا: تجديد المشروع الوطني بإدماج النوع والعدالة التمثيلية في صلبه

إن تجاوز المأزق القائم لا يمكن أن يتم في معزل عن تجديد المفهوم التأسيسي للمشروع الوطني الفلسطيني. فالتجربة أظهرت أن التعامل مع قضايا النساء والشباب بوصفها مطالب فئوية يؤدي إلى تهميشها داخل بنية القرار. من هنا، يصبح من الضروري إعادة تعريف "التحرر الوطني" على نحو يتقاطع مع مفاهيم العدالة الاجتماعية والسياسية، لا أن يتعارض معها. ويعني ذلك بلورة

ميثاق وطني جديد يُدرج مشاركة النساء والشباب كمكون جوهري من مشروع الدولة، وإشراكهم فعليًا – لا رمزيًا – في لجان التخطيط، الصياغة الوطنية، والوفود التفاوضية. فالشراكة السياسية لا تُطلب، بل تُبنى ضمن أفق تحرري جماعي يُعيد للسياسة معناها التأسيسي.

آليات التنفيذ المقترحة

بالاعتماد على التوصيات التحويلية الواردة في الورقة السياساتية، تُقترح **آليات تنفيذ** تأخذ بعين الاعتبار تعقيدات الحقل السياسي والاجتماعي الفلسطيني، وتتجنب الحلول الإجرائية المعزولة. وتُصاغ هذه الآليات وفقًا لمبدأ الشراكة الأفقية بين الفواعل المختلفة، بما يُعيد توزيع السلطة المؤسسية والمعرفية، ويحوّل الفئات المهمّشة إلى شركاء في التخطيط والتنفيذ.

أولًا: الجهات المعنية بتنفيذ السياسات المقترحة

1. **المؤسسات السياسية والهيئات الرسمية**

- المجلسان الوطني والمركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية: تحديث ميثاق التمثيل السياسي ليشمل النساء والشباب بوصفهم فاعلين لا فئات "محصّصة".
- السلطة التنفيذية الفلسطينية (رئاسة، مجلس وزراء، وزارات): تتبنى آليات إجرائية ملزمة لإدماج قضايا النوع الاجتماعي والعدالة التمثيلية في التخطيط الاستراتيجي، لا فقط في الخطاب العام.
- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان: رقابة ومتابعة مدى التزام المؤسسات الرسمية بمعايير التمثيل العادل والمشاركة السياسية الفعلية.

2. **الأحزاب والفصائل السياسية**

- إلزام الأحزاب بتحديث أنظمتها الداخلية من خلال مؤتمرات حزبية استثنائية تُناقش شروط إعادة الهيكلة التنظيمية، ومأسسة الديمقراطية الداخلية.
- تشكيل لجان مراجعة حزبية مستقلة تشارك فيها قيادات نسوية وشبابية، تقوم بتقييم واقع المشاركة وآليات تطويره.

3. **مؤسسات المجتمع المدني**

- الاتحادات والنقابات النسوية والشبابية: تطوير تحالفات إستراتيجية عابرة للتنظيمات السياسية، تُشكل منصات ضغط ومعرفة لإعادة إنتاج موقع النساء والشباب.
- مراكز الأبحاث والجامعات: إطلاق برامج تكوين سياسي ونقدي تعتمد على المنهجيات النوعية، وتربط بين السياق الفلسطيني والتحليل السوسيولوجي للسلطة والتمثيل.
- الإعلام المستقل والبديل: دعم سرديات سياسية تحررية تعيد تعريف القيادة والمواطنة بعيدًا عن التنميط التقليدي.

ثانيًا: الإجراءات التنفيذية – من المبادئ إلى التفعيل

لتحقيق انتقال فعلي من التمثيل الرمزي إلى المشاركة المؤثرة، لا بد من السير بخطوات مدروسة ضمن ثلاث مراحل متتابعة؛ تأسيسية، انتقالية، وتثبيتية، تستند إلى توافقات وطنية مرنة، وتحالفات اجتماعية واسعة، دون الارتهان للخطابات القصوى أو الحلول التجزيئية.

المرحلة التأسيسية: بناء الإطار التنسيقي والتوافقي

تبدأ هذه المرحلة بتشكيل لجنة وطنية تنسيقية تضم ممثلين عن الفصائل، المؤسسات النسوية، الشبكات الشبابية، وخبراء مستقلين. لا يُراد للجنة أن تكون بُنية بيروقراطية إضافية، بل أداة تنسيق ومتابعة سياساتية، وظيفتها ضبط الأولويات، وتقريب وجهات النظر، وتذليل العقبات المؤسسية.

بالتوازي، تُطلق سلسلة حوارات مجتمعية وتنظيمية في مختلف المحافظات، تُدار بالشراكة بين الأحزاب والنقابات والمجتمع المدني، وتُخصص لبحث إعادة هيكلة التمثيل داخل المؤسسات السياسية على أسس تشاركية.

وفي هذه المرحلة، يُطلب من المؤسسات النسوية والشبابية تطوير خطط استراتيجية تكون واقعية، غير صدامية، ومرتبطة بإمكانات التنفيذ، تُعرض لاحقًا على الأحزاب ومراكز صنع القرار في سياق تفاوضي لا صدامي.

المرحلة الانتقالية: تحريك البُنى التنظيمية وتفعيل الأدوات

تمثل هذه المرحلة مساحة الاختبار الفعلي للإرادة السياسية لدى الفاعلين الرئيسيين. تبدأ بتعديلات عملية على اللوائح الحزبية الداخلية، بما يشمل وضع سقف زمني للقيادات، وتحديد نسب مرحلية مؤقتة لتمثيل النساء والشباب داخل الهياكل القيادية، دون الإخلال بتماسك البنية التنظيمية. كما يجري إدماج فعلي للنساء والشباب في لجان التخطيط الوطني والصياغة السياسية، لا بصفة مراقب أو استشاري، بل ضمن أدوار واضحة وملزمة، مما يسهم في تحفيز الثقة وإعادة تعريف شرعية التمثيل. وفي الوقت ذاته، تنطلق برامج تكوين سياسي نوعي تُدار عبر شراكات بين الجامعات، المراكز البحثية، ومؤسسات المجتمع المدني، تركز على البعد الوطني، والخبرة التراكمية، والنقد المؤسسي، دون الانزلاق إلى الخطابات الشعبوية أو التثقيف الإيديولوجي المغلق.

المرحلة التثبيتية: من التجريب إلى المأسسة

تهدف هذه المرحلة إلى تثبيت ما تحقق في المراحل السابقة عبر أدوات متابعة ورقابة واضحة. يتم أولًا تفعيل مؤشرات قياس الفاعلية السياسية التي تُقيس أثر المشاركة النوعية لا مجرد حضورها الشكلي، وتُربط بموازنات البرامج والمؤسسات العامة. كذلك، تُفعّل توصيات التمويل المحلي البديل لضمان استقلال القرار السياسي والمؤسساتي عن التمويلات الخارجية المشروطة، وذلك من خلال تطوير نماذج تعاونية، وأوقاف محلية، ومساهمات مجتمعية مدروسة. وأخيرًا، تُخصص آلية مراجعة دورية للخطاب السياسي، سواء في الأحزاب أو مؤسسات الدولة، تُرصد من خلالها مواضع التقدم أو النكوص، ويُعاد ضبط المسار وفق تقييم واقعي، لا حسابات إعلامية أو شكلانية.

إن تنفيذ هذه المراحل الثلاث لا يكتمل إلا بتوافر شرطين أساسيين :أولًا، الإرادة السياسية الجادة من الفاعلين الأساسيين، وثانيًا، انخراط المجتمع كطرف فاعل لا كمتلقٍ .وما لم تقترن الرؤية التحولية بإجراءات تدريجية، وممكنة، ومتدرجة زمنيًا، فإن أي توصية – مهما بلغت بلاغتها – ستظل حبيسة النص، لا تدخل حقل الفعل السياسي.

خاتمة

لا تدّعي هذه الورقة أنها تُقدّم حلاً نهائيًا لمعضلة التهميش البنيوي للنساء والشباب داخل الحقل السياسي الفلسطيني، كما لا تقتصر وظيفتها على اقتراح توصيات إجرائية. بل تمثل، في جوهرها، محاولة لإعادة هندسة الأسئلة السياسية ذاتها، عبر نقل النقاش من منطق المطالبة بالتمثيل إلى مساءلة البنية التي تُنتجه، ومن الاستجابة الظرفية إلى التأسيس لتحوّل معرفي واستراتيجي في علاقة الفئات المهمشة بمراكز اتخاذ القرار.

لقد انطلقت الورقة من تفكيك العلاقة بين النوع **الاجتماعي** والسياسة، لا بوصفها علاقة كمية تُقاس بالنسب، بل كعلاقة قوى تُنتج عبر اللغة، والتنظيم، وآليات السيطرة، وتُعاد هندستها بقدر ما تُخضع للمساءلة النقدية. فالعدالة التمثيلية، في هذا السياق، لا تُقاس بعدد المقاعد أو توزيع الكوتا، بل بمدى قدرة الفاعلين المقصيين تاريخيًا على إعادة تعريف شروط الفعل السياسي، وانتزاع مواقعهم كصانعي قرار، لا كأجسام وظيفية داخل بنية السلطة.

وفي ظل واقع مركّب يشتبك فيه الاستعمار مع البنى السلطوية الداخلية، وتتقاطع فيه المعيقات البنيوية مع استراتيجيات الإقصاء الناعمة، فإن تجاوز مأزق المشاركة لا يكون بتوسيع الهامش، بل بإعادة تعريف المركز. وهذا يستدعي، كما حاولت الورقة أن تُبيّن، مراجعة شاملة للبنية التنظيمية للأحزاب، واللغة السياسية السائدة، ومنظومات التمويل، وآليات التربية السياسية، بما يُؤسّس لتحوّل مستدام لا يعتمد على النوايا، بل على أدوات قابلة للقياس والمساءلة.

لقد حاولت الورقة، من خلال الدمج بين التحليل النقدي والاقتراح السياساتي، أن تُعيد بناء خريطة التمثيل السياسي من منظور تحويلي، ينقلنا من الحضور الرمزي إلى التأثير الفعلي، ومن منطق الاحتواء إلى منطق التفاوض، ومن الهويات المفروضة إلى الذوات الفاعلة. وإن كان من رهان تُقترحه هذه الورقة، فهو ليس فقط على المؤسسات، بل على وعي جديد يتشكّل في الهامش، ويُنتج من داخله تصورًا مغايرًا للسياسة، قوامه التعدد، والمساءلة، والمشاركة القاعدية، بوصفها مساحات بناء جماعي، لا استيعاب فردي.

في نهاية المطاف، إن تمكين النساء والشباب لا يُقاس بزيادة تمثيلهم داخل البُنى القائمة، بل بمدى قدرتهم على زعزعة هذه البُنى وإعادة تشكيلها من الداخل، ومن القاعدة، في آن. وهذا، بالتحديد، ما تسعى الورقة إلى فتحه كأفق، لا كخاتمة.